الأمم المتحدة

A/76/PV.98

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٩٨

الجمعة، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

*افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.*

**البند ١١٥ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية**

**(ب) انتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): نظرا لعدم حصول أي مرشح على أغلبية الثلثين المطلوبة في الاقتراع السابق، لا يزال هناك مقعد واحد يتعين شغله من بين دول أوروبا الشرقية.

لذلك، سنشرع في الاقتراع السابع غير المقيد. وفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي، ستكون جولة الاقتراع السابع هذه غير مقيدة.

أود أن أذكِّر أعضاء الجمعية بأنه يجوز لأي دولة عضو من بين دول أوروبا الشرقية أن تترشح باستثناء الدول التي ستظل أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، وكذلك الدول التي انتُخبت بالفعل لفترة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣. ولذلك لا يمكن التصويت للبلدان الأعضاء التالية في هذا الاقتراع: بلغاريا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وكرواتيا.

قبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكر الأعضاء بأنه، عملا بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع عملية التصويت إلا لإثارة نقطة نظامية تتعلق بطريقة إجراء التصويت.

نبدأ الآن عملية التصويت. توزع الآن بطاقات الاقتراع، لقد بدأت عملية التصويت.

يرجى من الأعضاء وضع علامة في المربع محاذاة الاسم المطبوع على ورقة الاقتراع، أو كتابة اسم دولة أخرى مؤهلة على السطر الفارغ. وإذا تم تحديد المربع المجاور لاسم دولة ما، فلا يلزم تكرار اسم تلك الدولة على السطر الفارغ. يجب ألا يكون هناك أكثر من مربع محدد واحد أو اسم مكتوب بخط اليد للمقعد الشاغر المراد ملؤه. وبناء على ذلك، لا يمكن للأعضاء تحديد مربع واحد إلا أو كتابة اسم واحد لدولة مؤهلة من بين دول أوروبا الشرقية في الحيز المتاح.

إذا تضمنت بطاقة الاقتراع تصويتا لدولة عضو ستظل عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

٢٠٢٣ أو انتخبت بالفعل لفترة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، ستعتبر بطاقة الاقتراع باطلة.

أخيرا، إذا تضمنت أي بطاقة اقتراع ملاحظة غير التصويت لصالح دولة عضو مؤهلة، سيتم تجاهل تلك الملاحظات.

بناء على دعوة من الرئيس، تولى فرز الأصوات ممثلو المكسيك، وموناكو، وموزامبيق، ونيوزيلندا، وهنغاريا، واليابان.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): حرصا على الوقت، تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في البنود الأخرى التي أعلن عنها في يومية الأمم المتحدة، ريثما يجري فرز الأصوات.

بذلك اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

**البنود ٣٢ و ٦٦ و ١١٣ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**تقرير لجنة بناء السلام**

**تقرير لجنة بناء السلام** (A/76/678)

**بناء السلام والحفاظ على السلام**

**تقرير الأمين العام** (A/76/668 و A/76/688/Corr.1)

**تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام**

**تقرير الأمين العام** (A/76/687)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر، الرئيس السابق للجنة بناء السلام، لعرض تقرير لجنة بناء السلام.

**السيد محمود** (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أحيط الجمعية العامة علما بالتقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/76/678). ويغطي التقرير الدورة الخامسة عشرة للجنة بناء السلام برئاسة مصر. وقد تولت مصر رئاسة لجنة بناء السلام في أعقاب الاختتام الناجح للاستعراض الشامل الثالث لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

طوال عام ٢٠٢١، وتماشيا مع الولايات الواردة في القرارين التوأمين للجمعية العامة (القرار ٧٥/٢٠١) وقرار مجلس الأمن (٢٥٥٨ (٢٠٢٠))، قادت اللجنة الجهود الرامية إلى تفعيل نتائج الاستعراض على النحو الوارد في هذين القرارين. وشملت تلك الجهود استكشاف السُبل الكفيلة بتعزيز قيام لجنة بناء السلام بدورها الاستشاري ودورها في مد الجسور ودورها في عقد الاجتماعات، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز أثر بناء السلام على الصعيد الميداني.

وفي ذلك الصدد، يسعدني كثيرا أن أبلغ الجمعية بأن لجنة بناء السلام أحرزت تقدما كبيرا في المجالات الستة التالية في عام ٢٠٢١.

ويتعلق المجال الأول بتوسيع نطاق تركيزه الجغرافي والموضوعي. وفي عام ٢٠٢١، شاركت اللجنة في دعم ١٣ بلدا ومنطقة محددة، بما في ذلك عقد اجتماعات لأول مرة بشأن خليج غينيا والمرحلة الانتقالية في تشاد، مما رفع عدد تعاقدات اللجنة إلى ما مجموعه ٢٣ بلدا ومنطقة، وهذا أعلى عدد منذ إنشائها، مما يجسد الاتجاه العام في زيادة مشاركة اللجنة.

إن المشاركات المواضيعية للجنة، التي شكلت ٤٠ في المائة من اجتماعاتها، تناولت مواضيع جديدة، بما في ذلك الصلات المتبادلة بين حفظ السلام وبناء السلام، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وخطتنا المشتركة التي وضعها الأمين العام (A/75/982)، والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. أصدرت اللجنة أيضا ما مجموعه ٦٦ وثيقة ختامية، بما في ذلك البيانات التي أُلقيت في منتديات غير تابعة للأمم المتحدة مثل منتدى أسوان ومنتدى ستوكهولم للسلام والتنمية، وارتفع عدد المنتديات من صفر في عام ٢٠٢٠ إلى تسعة في عام ٢٠٢١.

يتعلق المجال الثاني بتعزيز قيام لجنة بناء السلام بدورها الاستشاري ودورها في مد الجسور ودورها في عقد الاجتماعات، وواصلت اللجنة توسيع وتعزيز علاقاتها مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعيين منسقين غير رسميين لعلاقات اللجنة مع تلك الأجهزة وتحسين المواءمة مع برامج عملها. وفي عام ٢٠٢١، بالإضافة إلى إسداء المشورة تسع مرات إلى مجلس الأمن وأربع مرات إلى الجمعية العامة وتقديم ثلاثة تقارير إلى

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قدمت اللجنة لأول مرة المشورة إلى مجلس الأمن بشأن منطقة البحيرات الكبرى (انظر S/PV.8884) وإلى الجمعية العامة بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (انظر A/75/PV.104). وقدمت اللجنة أيضا إحاطة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال منتداها السياسي الرفيع المستوى. وعلاوة على ذلك، واصلت اللجنة، طوال فترة عملها، عقد اجتماعات لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بغية تحسين التنسيق وتجنب تجزؤ الجهود وازدواجيتها.

مشاركتها مع الشركاء من خارج الأمم المتحدة. وشكل مقدمو الإحاطات من غير الأمم المتحدة ٦٧ في المائة من جميع مقدمي الإحاطات في اجتماعاتها، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون الوطنيون والمحليون؛ وممثلو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ وممثلو منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية وشركات القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث؛ وخبراء مستقلين. وعلاوة على ذلك، شاركت اللجنة لأول مرة مع منظمة التجارة العالمية وانضمت إلى شبكتها للتجارة من أجل السلام، التي تهدف إلى تيسير انضمام البلدان المتأثرة بالصراعات إلى منظمة التجارة العالمية. وعقدت اللجنة أيضا اجتماعها الاستشاري الرابع غير الرسمي مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي دعا إلى زيادة تواتر عمليات التبادل بين الهيئتين الحكوميتين الدوليتين وإلى مواءمة استراتيجية لبرامج عملهما.

يتعلق المجال الرابع بالمضي قدما في المناقشة بشأن تمويل بناء السلام. إن اللجنة، اعترافا منها بأن تمويل بناء السلام يمثل تحديا حاسما، تقدمت بالمناقشة بشأن التمويل بهدف تقييم حالة الخيارات التي قدمها الأمين العام منذ عام ٢٠١٨، في الوقت نفسه استكشاف الخيارات الأخرى الممكنة. وتوج عمل اللجنة طوال العام بدورتها السنوية وتقديم رسالتها إلى الجمعية العامة، وهي رسالة شجعَّت الجمعية العامة على النظر في جميع خيارات التمويل، بما في ذلك مصادر التمويل الطوعية المقررة ومصادر التمويل المبتكرة. ونتطلع إلى خاتمة ناجحة للمفاوضات الحكومية الدولية التي بدأت مؤخرا لترجمة التزامات الدول الأعضاء إلى أعمال ملموسة.

ويتعلق المجال الخامس بالنهوض بتنفيذ برامج المرأة والسلام والأمن، وبرامج الشباب، والسلام، والأمن. واعتمدت اللجنة خطط عمل بشأن كلا البرنامجين وواصلت اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز الدور الهام للمرأة والشباب في بناء السلام والحفاظ عليه.

أود أن أشارك بعض الإحصاءات المستمدة من عملية تقييم أجريت العام الماضي، وكشفت عن بذل جهود متضافرة خلال عام ٢٠٢١. وفي الواقع، روَّجت لزهاء ٩١ في المائة من الوثائق الختامية للجنة لأهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في بناء السلام، في حين كانت هناك زيادة كبيرة في النسبة المئوية لاجتماعاتها التي تضمنت إحاطات قدمها بناة السلام من النساء، فقد ارتفعت تلك الزيادة من ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ٧٤ في المائة في عام ٢٠٢١.

أظهرت العملية أيضا أن اللجنة ما انفكت تعمل على إسماع أصوات النساء ووجهت انتباه مجلس الأمن إلى توصياتها. وبالمثل، سجلت اللجنة زيادة كبيرة في النسبة المئوية لاجتماعاتها التي تضمنت إحاطات قدمها بناة السلام من الشباب، ارتفعت تلك الزيادة من ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠ إلى ٤٤,٤ في المائة في عام ٢٠٢١.

ويتعلق المجال السادس بتعزيز التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في عام ٢٠٢١. وواصلت اللجنة، من خلال مشاركتها الوطنية والإقليمية، النظر في أثر جائحة كوفيد-١٩ على الأهداف الوطنية لبناء السلام، بالإضافة إلى حشد الدعم والاهتمام الدوليين من أجل بناء قدرات المؤسسات البشرية التي تشتد الحاجة إليها، تماشيا مع أولويات بناء السلام المحددة وطنيا.

*تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غاستورن (جمهورية تنزانيا المتحدة).*

في الختام، واصلت لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية تدعم جهود بناء السلام، الاضطلاع بدور حاسم في

تعزيز تعددية الأطراف الفعَّالة وتسخير نفسها كمنبر للتضامن والتنسيق العالميين، وذلك استجابة للطلب المتزايد على دعم بناء السلام.

**السيد راي** (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا.

أولا، اسمحوا لي أن أهنئ مصر وممثلها القدير جدا على العمل الممتاز الذي قام به ذلك البلد بوصفه رئيسا للجنة في عام ٢٠٢١، وكذلك بنغلاديش على القيادة الجيدة التي أظهرتها في عام ٢٠٢٢. وأود أيضا أن أشيد بالعمل الشاق والتفاني اللذين قامت بهما مساعدة الأمين العام سبيهار وسلفها، كذلك أشكر أعضاء الفريق جميعهم في مكتب دعم بناء السلام.

في الواقع أن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام قد تأسسا لسد ما أسماه كوفي عنان "ثغرة" في الهيكل المؤسسي للأمم المتحدة من أجل المساعدة على ضمان استمرار الاهتمام الدولي والدعم السياسي والدعوة إلى البلدان التي تدير مخاطر الصراعات العنيفة.

ومهما يكن من أمر، علينا أن نقول إنه على الرغم من النجاحات الكبيرة التي تحققت في العقود الماضية، فإن تلك التحديات أكبر اليوم مما كانت عليه في عام ٢٠٠٥. يجب على البلدان المعرضة لخطر الصراع الآن التعامل مع الآثار المدمرة لجائحة مرض فيروس كورونا وأزمة المناخ وتفاقم انعدام الأمن الغذائي والصدمات الاقتصادية الناجمة عن حرب روسيا غير القانونية التي شنتها على أوكرانيا.

*(تكلم بالفرنسية)*

إن بناء السلام ومنع نشوب الصراعات ليسا الأمرين المستصوبين اللذين ينبغي القيام بهما، بل إنهما الأمران الذكيان والضروريان اللذان ينبغي عملهما. وكلما تصرفنا في وقت مبكر، زادت الأدوات المتاحة لنا، وكلما استطعنا إنقاذ الأرواح البشرية والموارد المالية. ونرحب بالتقدم المحرز هذا العام في تعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام، ولا سيما في إسداء المشورة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، وكذلك في توسيع نطاق مشاركتها لتشمل هيئات غير تابعة للأمم المتحدة.

نرحب أيضا بالجهود التي بُذلت في السنوات الأخيرة لتوسيع نطاق مشاركة لجنة بناء السلام خارج أفريقيا، ولا سيما مشاركتها الأخيرة في التصدي لتحديات بناء السلام في جزر المحيط الهادئ. ونأمل أن نبني على تلك المناقشات وأن نعمق نظر لجنة بناء السلام عموما في تحديات بناء السلام التي يشكلها تغير المناخ بوصفه أكبر تهديد أمني منفرد في منطقة المحيط الهادئ.

ومع ذلك، نأسف لعدم تمكن لجنة بناء السلام من ممارسة دورها الانتقالي المنوط بها بالكامل ومُنعت من قبول دعوة لتقديم إحاطة إلى مجلس حقوق الإنسان في العام الماضي.

وقد سررنا بتجديد الدعوة لعام ٢٠٢٢، ونشجع الرئيس على قبولها.

*(تكلم بالإنكليزية)*

ونعتقد أن لجنة بناء السلام تكون في أفضل حالاتها عندما تضع الشمولية في صميم عمل الأمم المتحدة لبناء السلام. ونرحب بالتقدم الذي أحرزناه في السنوات الماضية – وهذا العام، كما قال ممثل مصر – لتعزيز الجهود الرامية إلى إشراك مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني وتعميق وتوسيع مشاركتنا مع العاملين في مجال بناء السلام من النساء والشباب. وباعتماد خطط عمل بشأن نوع الجنس والشباب والالتزام برصد تنفيذها وتقديم تقارير عن تنفيذها، تقدم لجنة بناء السلام مثالا نأمل أن تحذو حذوه الهيئات الأخرى.

وكما تعلمنا، فإن بناء السلام والحفاظ عليه يتطلبان الوقت والصبر، وقبل كل شيء الاستعداد للإنصات. كما يتطلبان الموارد. لقد سمعتني الجمعية من قبل أقول من على هذا المنبر إن الاستراتيجية بدون موارد يفضل تسميتها وهما. وإذا لم تتوفر لنا الموارد، فلن نتمكن من القيام بهذه المهمة. وعلينا أن ندرك أن عمل الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام، الذي يشمل بالفعل العديد من وكالات الأمم المتحدة المختلفة، وكذلك الأمانة العامة، هو في الواقع عمل مجزأ ويعاني من نقص التمويل ويعتمد في كثير من الأحيان على مجموعة صغيرة من المانحين للحصول على الدعم من خارج الميزانية والتمويل الطوعي.

وتؤمن مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا إيمانا راسخا بأن عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات يجب أن تمول تمويلا كافيا ومستداما ويمكن التنبؤ به. ويسرنا جدا أن نكون من بين كبار المانحين لصندوق بناء السلام، وما زلنا جميعا ملتزمين بتقديم التبرعات له. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم التبرعات إلى الصندوق وزيادتها. ومع ذلك، فإننا نسلم بأنه لا يوجد نموذج تمويل واحد يلبي جميع احتياجات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. لذلك نؤيد دعوة الأمين العام إلى النظر في الاشتراكات المقررة للصندوق، مع الطرائق التي تحددها اللجنة الخامسة، وتعظيم قيمة الصندوق كمورد مسبق النشر وكحافز لتمويل أنشطة بناء السلام الحاسمة قبل نشوب النزاع وأثناءه وبعده.

وترحب مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا بالمفاوضات الحكومية الدولية الجارية بقيادة كينيا والسويد بشأن تمويل بناء السلام، والتي لا تزال متواصلة. وما زلنا ملتزمين بضمان التوصل إلى نتيجة ملموسة وعملية المنحى من شأنها أن تضع العمل المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام على أساس أكثر استدامة.

**السيد مغيث** (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم. أود أن أعرب عن تقديرنا للسيد أسامة محمود عبد الخالق محمود، الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، على عرضه التقرير السنوي (A/76/678) للدورة الخامسة عشرة للجنة بناء السلام، بصفته رئيسا للجنة في عام ٢٠٢١. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن بناء السلام والحفاظ عليه (A/76/668 و A/76/688/Corr.1).

لقد تزايدت احتياجات بناء السلام هذا العام من حيث أبعاد عديدة وفي مناطق مختلفة. إن النزاعات والآثار المدمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والتحديات العالمية المتسارعة مثل انعدام الأمن الغذائي وأزمة الطاقة والأزمة المالية، كلها تشكل مخاطر جسيمة على مكاسب بناء السلام التي ما فتئت اللجنة تدعمها منذ سنوات من خلال تنفيذ ولايتها. ولضمان أن يسفر عملنا عن دعم ملموس لأولويات بناء السلام على الصعيدين الوطني والإقليمي، أكدت اللجنة هذا العام بقوة على النتائج ووسعت عمل اللجنة ليشمل المزيد من الأماكن، بناءً على الطلبات. وقد استرشدت خطة العمل السنوية للجنة، التي توجه جدول أعمالها التطلعي، بالتوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة" (A/75/982) من حيث صلتها بطلبات بلدان ومناطق محددة. وأود أن أشاطركم بعض النقاط البارزة في عمل لجنة بناء السلام في الأشهر الستة الماضية.

أولا، استنادا إلى نهج يحركه الطلبات، شددت اللجنة على الإنجاز، ولا سيما من خلال الاستجابة للطلبات الواردة من الدول الأعضاء في الوقت المناسب. واللجنة، وفقا لخطة عملها السنوية، مستعدة للعمل مع ١٢ بلدا مختلفا وخمس مناطق مختلفة بالإضافة إلى أولوياتها المواضيعية الجارية. وحتى الآن، عقدت لجنة بناء السلام ١٣ اجتماعا على مستوى السفراء وزيارة ميدانية قام بها رئيس تشكيلة ليبريا. وعقدت اجتماعات قطرية محددة بناء على طلب بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو وكولومبيا وليبريا، واجتماعات خاصة بمناطق محددة بشأن منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد وجزر المحيط الهادئ. وفي كل اجتماع، ناقشت اللجنة تحديات بناء السلام والأولويات التي حددتها تلك البلدان والمناطق والخاصة بها. وعلى الجبهة المواضيعية، عقد اجتماع بشأن الشباب والسلام والأمن، ويجري التحضير لاجتماعات مواضيعية أخرى، بما في ذلك بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وحفظ السلام.

ثانيا، واصلت اللجنة إعطاء الأولوية للملكية الوطنية والشمولية في جميع تفاعلاتها. وفي هذا الصدد، وقبل تنظيم الاجتماعات، عملت اللجنة مع مجموعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين ذوي الصلة لكفالة استجابة لجنة بناء السلام للاحتياجات الحقيقية في الميدان. فعلى سبيل المثال، وقبل الاجتماع المعني بمنطقة الساحل، وبدعم من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، أجرت لجنة بناء السلام مشاورات مكثفة مع ممثلين منطقة الساحل وشركائها الدوليين. واستنادا

إلى المبادرة العابرة للحدود التي اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بشأن الترحال الرعوي في منطقة الساحل، والتي نفذت بنجاح بدعم من صندوق بناء السلام تحت رعاية استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، أتاح الاجتماع الذي عقد فرصة لتوليد المزيد من الدعم السياسي والتقني والمالي للتصدي للتحديات المحددة لبناء السلام في تلك المنطقة. كما شهد الاجتماع الذي عقد بناء على طلب منتدى جزر المحيط الهادئ مشاركة بلدان المحيط الهادئ وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين من المنطقة. واستمعت اللجنة إلى التحديات الفريدة التي تواجهها في مجال بناء السلام، بما في ذلك التحديات التي عجل بها الأثر السلبي لتغير المناخ وعدم كفاية الدعم المالي المقدم من البلدان النامية في التصدي لها.

وتواصل اللجنة تعزيز النهج الشاملة لبناء السلام، بما في ذلك عن طريق العمل مع عدد أكبر من الجهات الفاعلة المحلية، ولا سيما النساء والشباب الذين يقدمون إحاطات. وتبلغ النسبة المئوية للجهات الفاعلة الوطنية والمحلية التي قدمت إحاطات في اجتماعات لجنة بناء السلام ٤٣ في المائة. وقد بلغ معدل مشاركة النساء اللاتي تقدمن إحاطات في اجتماعات اللجنة حتى الآن ٨٠ في المائة، في حين أن معدل مشاركة بناة السلام من الشباب ٦٠ في المائة، ونحن ملتزمون بالحفاظ على هذا الاتجاه طوال العام.

ثالثا، ظل إيلاء مزيد من الاهتمام لاتساق الأمم المتحدة، فضلا عن المساءلة، أولوية للجنة هذا العام. وحتى الآن، أولت اللجنة الاهتمام الواجب لتعزيز النهج المتكاملة والاستراتيجية والمتسقة لبناء السلام وركزت على تحقيق التآزر مع صندوق بناء السلام. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، عقدت اللجنة اجتماعا مع رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة لتلقي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز والأنشطة المقبلة. وتلقت اللجنة أيضا معلومات مستكملة عن أنشطة صندوق بناء السلام من مكتب دعم بناء السلام. وستواصل اللجنة، على النحو المتفق عليه في برنامج عملها، الجمع بين جميع الجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات والصناديق والبرامج، مع التركيز على ممثليها في الميدان، الذين يقودون جهود الأمم المتحدة في دعم الأولويات الوطنية لبناء السلام، والتصدي لمخاطر النزاع، وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية. ويجري التخطيط حاليا لعقد اجتماع على مستوى السفراء في هذا الصدد.

رابعا، ما فتئت اللجنة تسعى إلى إقامة شراكات فعالة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. وحتى الآن هذا العام، شاركت في اجتماعات لجنة بناء السلام طائفة واسعة من الشركاء، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وبنك التنمية الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، وجماعة بلدان المحيط الهادئ. ومن المتوقع أن يعقد الاجتماع التشاوري السنوي غير الرسمي بين لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في وقت لاحق من هذا العام، خلال أسبوع الاتحاد الأفريقي للتوعية بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. وتعمل اللجنة أيضا على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دعما لبناء السلام والحفاظ على السلام، وعلى استكشاف الفرص المتاحة من أجل زيادة تعزيز علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

خامسا، ظل تمويل بناء السلام موضع تركيز هذا العام. وفي الفترة التي تسبق الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام المعقود في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل، عقدت اللجنة جلسة تحاور مع الأمين العام. وفي هذا السياق، قدمت اللجنة أيضا مدخلات إلى رئيس الجمعية العامة، سعيا إلى التوصل إلى نتيجة عملية المنحى، وتشجيعا للجمعية العامة على النظر خلال اجتماعها الرفيع المستوى في جميع الخيارات لتعزيز تمويل بناء السلام، بما في ذلك التمويل الطوعي والتقييمي والابتكاري. وستواصل اللجنة دعوتها إلى كفالة التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام، بما في ذلك عن طريق استكشاف سبل تشجيع التمويل المرن لمنظمات بناء السلام المحلية، ووضع نهج لتشجيع التمويل المبتكر من أجل بناء السلام.

سادسا، واصلت اللجنة جهودها لتعزيز وظيفتها الاستشارية ودورها في مجالي مد الجسور وعقد الاجتماعات، وشددت كثيرا على تحسين نوعية وتوقيت تقاريرها وإحاطاتها التي تقدم إلى الهيئات الحكومية الدولية ومنتديات بناء السلام الأخرى، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وحتى الآن، أرسلت لجنة بناء السلام، خلال دورتها السادسة عشرة، ثمانية مشورات وأدلت بـ ١٠ بيانات في اجتماعات مختلفة. وتشمل تقارير اللجنة المقدمة إلى مجلس الأمن مشورات بشأن بوركينا فاسو، وأفريقيا الوسطى، والبحيرات الكبرى، والمرأة والسلام والأمن، وأثر جائحة مرض فيروس كورونا كوفيد-١٩ على بناء السلام. وقدمت اللجنة أيضا إحاطة إلى مجلس الأمن هذا العام بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والساحل وخطة عمل لجنة بناء السلام وبناء القدرات في أفريقيا (انظر S/PV.9106). وإلى جانب التقرير المقدم إلى الجمعية العامة عن تمويل بناء السلام، أدلت اللجنة ببيان في مناسبة مشتركة بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. وقدمت اللجنة أيضا مساهمات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال منتداها السياسي الرفيع المستوى، والجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية، والاجتماع المعني بعملية كيمبرلي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أضيف بضع كلمات عن كيفية تحسين دور اللجنة في تقديم المشورة للجمعية العامة. استنادا إلى النتائج المشجعة للدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة لدى مجلس الأمن، هناك مجال لزيادة تعميق دورها الاستشاري أمام الجمعية العامة، لا سيما في سياق الجهود المبذولة حاليا لتنشيط عمل الجمعية العامة ودورها الموسع في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وتسلم اللجنة بالحاجة إلى تحسين مواءمة برامج عمل الجمعية العامة ولجنة بناء السلام، ولا سيما في المجالات التي تُكمل فيها ولاية اللجنة ولاية الجمعية العامة. في هذا العام، ولأول مرة، أطلعت اللجنةُ الجمعيةَ العامة رسميا على برنامج عملها فور اعتماده في آذار/مارس. وهذه خطوة رئيسية نحو إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الاستشارية بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة. ويمكن أن يكون برنامج عمل اللجنة أداة فعالة لاستكشاف أوجه التكامل بين جدولي أعمال الجمعية العامة واللجنة. وعليه، شارك رئيس لجنة بناء السلام هذا العام في الحوار الرفيع المستوى بشأن موضوع "أفريقيا التي نصبو إليها: إعادة تأكيد تنمية أفريقيا بوصفها أولوية لمنظومة الأمم المتحدة"، الذي عقده رئيسا الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعينت اللجنة أيضا جنوب أفريقيا كمنسقها غير الرسمي لشؤون الجمعية العامة، وهي ممارسة جديدة لم توضع إلا في العام الماضي. وبالإضافة إلى المنسق غير الرسمي، يمكن لأعضاء لجنة بناء السلام المنتخبين من الجمعية العامة، فضلا عن البلدان التي شاركت في لجنة بناء السلام، الاضطلاع بدور مهم في النهوض بالدور الاستشاري للجنة بناء السلام لدى الجمعية، زيادة تسليط الضوء على اللجنة وتعزيز أثرها فيما بين سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

أخيرا، فإن إجراء حوارات أكثر انتظاما بين الجمعية العامة ولجنة بناء السلام، سواء في إطار رسمي أو غير رسمي، من شأنه قطْع شوط طويل في تعزيز العلاقات بين الجمعية العامة واللجنة. ويمكن أيضا إدراج هذه الاجتماعات في جدول الأعمال السنوي للجنة وفي أعمال الجمعية.

**السيد كي** (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال المناقشة المشتركة بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/76/678)، وبناء السلام والحفاظ عليه، وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/76/687).

وفي العقود القليلة الماضية، شهد المجتمع الدولي ارتفاعا كبيرا في عدد عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، أصبح من غير الممكن التنبؤ بطبيعة النزاعات المسلحة على نحو متزايد وباتت تشكل تهديدات خطيرة لعمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، برزت الحروب الأهلية، والنزاعات منخفضة الحدة، والإرهاب، وغيرها من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، بوصفها تحديات حاسمة للسلم والأمن الدوليين.

وما فتئ صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام أدوات لا غنى عنها في منظومة الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وتصعيدها وتكرارها واستمرارها. ومع ذلك، يلزم بذل المزيد من الجهود المتعددة الأطراف لحل تلك المسائل باتباع نهج وأسلوب شاملين ومتكاملين.

وإزاء تلك الخلفية، أيدت الرابطة العديد من الأطر لدعم جهود بناء السلام والحفاظ على السلام. ويشمل ذلك اجتماع وزراء دفاع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، حيث نناقش بشكل شامل مسائل الأمن الإقليمي، وجهود التخفيف، والمبادرات التي تعزز الشراكات المنسجمة من أجل السلام والاستقرار في المنطقة. وفي السياق الأمني الأوسع نطاقا، يشكل الاجتماع الموسع لوزراء دفاع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنتدى الإقليمي للرابطة إطارين إقليميين وضعا لتحقيق التعاون من خلال آليات الدبلوماسية الوقائية وكفالة معالجة أي منازعات وخلافات سلميا وبصورة بناءة. والواقع أن الرابطة تواصل تقديم الدعم القوي وطويل الأمد للسلام والاستقرار في السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

بالنظر إلى دعم مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية على كل مستوى من مستويات عمليات السلام والجهود الأمنية، تلتزم الرابطة بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها أولوية إقليمية. كما واصلت الضابطات العسكريات وموظفات إنفاذ القانون التابعات للرابطة إحداث أثر إيجابي على الصعيد العالمي من خلال مشاركتهن النشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويشمل ذلك أيضا دورهن كبانيات سلام مبكرات تماشيا مع ولاياتهن وأولويات البلدان المضيفة في مجال بناء السلام والتنمية الوطنية. وفي هذا الصدد، نشجع جهود الدول الأعضاء لزيادة ترجمة برنامج المرأة والسلام والأمن إلى واقع عملي، والعمل على بناء القدرات وزيادة الفرص المتاحة للمرأة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وتشكل مبادرة النهوض بالشؤون الجنسانية والشباب عاملا أساسيا في استدامة السلام العالمي والإقليمي. وهدفها أيضا هو تعزيز المشاركة الشاملة والهادفة للنساء والشباب في بناء السلام على الصعيد المحلي.

ولا تزال الفجوة في تمويل بناء السلام تشكل تحديا حاسما. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به، ونلاحظ الدور الهام لصندوق بناء السلام في الإسهام في تحقيق جهود بناء السلام. وينبغي لكل دولة عضو أن تقدم الحلول الممكنة وأن تتعهد بالتزامات ترمي إلى معالجة الفجوة التمويلية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. ونشجع الدول الأعضاء على الإسهام في جهود بناء السلام بغية الحفاظ على السلام وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية. وقد اضطلعت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدورها منفردة ومجتمعة في العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وفي الختام، تؤكد الرابطة من جديد التزامها الثابت بضمان شمولية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وجهود بناء السلام، فضلا عن تعزيز التعاون مع جميع الأطراف المعنية بغية الإسهام في عملية السلام في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

**السيدة تولستوي** (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

أود أولا أن أشكر الرئيس على عقد مناقشة اليوم بشأن التقرير السنوي (A/76/678) للجنة بناء السلام وتقرير الأمين العام (A/76/687) عن صندوق بناء السلام.

وبالبرنامج الجديد للسلام، حدد الأمين العام هدفا جديدا طموحا للدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاع وبناء السلام، مؤكدا أن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام هو حجر الزاوية في إسهام المنظمة في السلم والأمن العالميين. وما فتئ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من المؤيدين الموثوق بهم للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام منذ إنشائهما، ونحن نقدم دعمنا السياسي والكبير المستمر لتعزيز استعداد الأمم المتحدة للاستجابة للتحديات العالمية للسلام والاستقرار.

ونرحب بكون أن صندوق بناء السلام قدم هذا العام أعلى مستوى من استثماراته وثاني أعلى مستوى من مساهمات المانحين، مواصلا دوره الحفاز الحيوي في بناء السلام. ونشيد بريادته في تعزيز المساهمة

الهادفة للنساء والشباب في بناء السلام، مع التركيز على الانتخابات السلمية والمناخ والأمن. ونسلم أيضا بأهمية الاستثمارات في الرصد والتقييم التي ساعدت الصندوق على زيادة تغطيته للتقييم بأكثر من الضعف. وفي الوقت نفسه، نؤيد تماما جميع التوصيات الواردة في التقرير السنوي من أجل زيادة تعزيز وتبسيط عمل لجنة البرنامج والميزانية. والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مستثمرون رئيسيون في صندوق بناء السلام، وسنواصل تعاوننا الوثيق في بناء السلام على أرض الواقع مع الصندوق ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وقد تعززت مشاركة الاتحاد الأوروبي في بناء السلام وتحقيق الاستقرار بتوسيع مساهمته في منتدى بناء السلام واعتماده برنامج أوروبا العالمي الجديد للسلام والاستقرار ومنع نشوب النزاع، الذي تبلغ ميزانيته ٩٠٠ مليون يورو وسيبني القدرات لمنع نشوب النزاع وبناء السلام في البلدان الهشة والمجتمعات المهمشة.

وفي مشاركتنا، نسلم أيضا بأهمية كفالة تنسيق أفضل بين الجهات الفاعلة في بناء السلام. وتحتاج وكالات الأمم المتحدة إلى تحسين التعاون، تماما كما نحتاج نحن المانحين إلى العمل من أجل تحسين تبادل المعلومات. وفي حين أن تحسين التنسيق واستخدام الأموال على نحو أكثر كفاءة سيقطعان شوطا طويلا في تغطية الاحتياجات المالية، فما من شك في أنه يتعين استكشاف طرق جديدة لتمويل بناء السلام في الأمم المتحدة لضمان تمويل كاف ومستقر ويمكن التنبؤ به. ونسلم بأن التبرعات لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة لبناء السلام وأن الاشتراكات المقررة ستكون حاسمة الأهمية لتمويل كاف ويمكن التنبؤ به لبناء السلام. وعلى هذا الأساس، يشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط وبناء في المفاوضات الجارية في الجمعية العامة حول مشروع قرار بشأن تمويل بناء السلام. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر كينيا والسويد، الميسرين المشاركين لمشروع القرار، ونأمل أن تتوصل المفاوضات إلى نتيجة بتوافق الآراء.

وقد أثبتت لجنة بناء السلام قدرتها على عقد الاجتماعات لتعزيز الحلول السلمية للنزاعات ومنع العنف، وكمقدم للمشورة لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وفي العام الماضي، تعززت تلك المهام. ونحن بحاجة إلى مواصلة تعزيز دور لجنة بناء السلام كمروج لاتساق الأمم المتحدة على نطاق المنظومة وتعزيز الشراكات، تماما كما يتعين علينا مواصلة استكشاف أوجه التآزر الممكنة بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقديرنا العميق لرئيس لجنة بناء السلام، السفير محمد عبد المغيث، وفريقه الرائع، ونود أن نشكرهم على التزامهم وعملهم الممتاز.

**السيد مساري** (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلي به للتو باسم الاتحاد الأوروبي.

وللمرة الثانية، سنقتصر على بضع تعليقات إضافية بصفتنا الوطنية. جميع التقارير التي ننظر فيها اليوم تتشاطر رسالة شاملة، وهي أن تكاليف الاستجابة للأزمات أصبحت غير مستدامة على نحو متزايد. إن منع نشوب النزاعات من أولويات عصرنا. وتمشيا مع التزام الأمين العام، فقد حان الوقت لتغيير النموذج من إدارة الأزمات إلى منع نشوب النزاع وإدامة السلام. وينبغي ألا نضطر إلى الاختيار بين حفظ السلام وبناء السلام. وهذه معضلة زائفة وخطيرة، مما يوحي بأن جهودنا لا يمكن إلا أن تسير في اتجاه واحد. إن حفظ السلام وبناء السلام جزء من نفس المهمة الأساسية للأمم المتحدة ومن التزامنا الجماعي، ويجب أن يعتمد كلاهما على التمويل المناسب. وتؤيد إيطاليا تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى كفالة التمويل الكافي والمستقر والذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام في الأمم المتحدة. وإيطاليا، إلى جانب شركائها في الاتحاد الأوروبي، تؤيد اعتماد مشروع قرار طموح للجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام، بما في ذلك تخصيص أنصبة مقررة كبيرة لذلك الغرض. ويجب أن نزيد من فعالية هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام إلى أقصى حد. وقد أسهمت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام معا إسهاما كبيرا في كفالة اتساق نظم الوقاية والاستجابة من خلال الدعوة إلى التآزر بين الحلول المتعددة التخصصات وأصحاب المصلحة المتعددين.

ستعود إيطاليا إلى لجنة بناء السلام اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣. ونعتزم الإسهام بنشاط في زيادة تركيز هذه الهيئة المتزايدة

الأهمية. ونتطلع أيضا إلى تعاون أكثر طموحا وتنظيما بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، حيث أن اللجنة في وضع مثالي لزيادة وعي المجلس بالجهود الإقليمية، وفهم المجتمعات المحلية وخبرتها، والبعد العابر للحدود للصراع.

**السيدة كمبوج** (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أشارك في مناقشة اليوم المشتركة في الجمعية العامة بشأن بناء السلام. أود أن أهنئ بنغلاديش تهنئة حارة على رئاستها للجنة بناء السلام منذ شباط/فبراير، وأن أشكر مصر على إسهامها في مبادرات اللجنة.

لقد بدأ العالم اليوم يدرك بشكل أفضل الجوانب المعقدة والمترابطة لبناء السلام. وقد شهد المنظور العالمي لمعالجة النزاعات تحولا نموذجيا من الحل والمصالحة والإنعاش إلى الوقاية والتعمير، وبالتالي جعل بناء السلام ركيزة أساسية في استجابتنا الجماعية لحالات النزاع. وظلت الهند، بوصفها أحد البلدان الرائدة في المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، عضوا نشطا في لجنة بناء السلام منذ إنشائها. ففي الوقت الحالي، لدينا أكثر من ٥ ٥٠٠ فرد موزعين على تسع بعثات. وقدم ١٧٧ جنديا هنديا شجاعا أرواحهم أثناء خدمتهم تحت الراية الزرقاء، وهو أكبر عدد بين البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

ونعتقد أن اللجنة بحاجة إلى دعم معزز فضلا عن زيادة تركيز الدول الأعضاء لوفائها بولايتها. وفي ذلك الصدد، أود أن أثير النقاط التالية: أولا، ما زلنا نشدد على أهمية المبدأ الأساسي المتمثل في الشمولية بغية النهوض بالأهداف الوطنية لبناء السلام. ولذلك، فإن اتباع نهج لبناء السلام مدفوع بالمانحين حصرا ليس أكثر السبل التي يمكن سلوكها حكمة.

ثانيا، يستحق الخطاب الجاري بشأن تعزيز الدعم المالي لأنشطة بناء السلام من خلال مصادر أخرى غير التبرعات دراسة متعمقة ومتأنية للآثار المحتملة على النظام البيئي للأمم المتحدة. ويجب أن يستند أي قرار في ذلك الصدد إلى توافق الآراء. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجنة أن تمارس دورها التنظيمي بمزيد من الفعالية.

ثالثا، من المهم وضع نقاط مرجعية ومعايير واضحة لاستراتيجية خروج للبلدان قيد النظر، وينبغي إنهاء مناصرة اللجنة في مجال بناء السلام عند استيفاء تلك المعايير.

وظلت الهند دائما تؤدي دورا بناء وهاما في سياق بناء السلام من خلال شراكتها الإنمائية الواسعة النطاق مع بلدان الجنوب العالمي. ونواصل مساعدة البلدان من خلال المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف في حالات ما بعد النزاع بتقديم منح كبيرة وقروض ميسرة. وقد وقفت الهند متضامنة مع الجنوب العالمي من خلال زيادة تعزيز الشراكات الإنمائية القائمة، حتى خلال جائحة مرض فيروس كورونا. وقدمت الهند ما مجموعه ٢٠٤ خطوط ائتمان بأكثر من ١٢ بليون دولار إلى ٤٢ دولة أفريقية، مسترشدة بمبادئ كمبالا التي أفصح عنها رئيس الوزراء، مودي، في تموز/يوليه ٢٠١٨ في خطابه أمام البرلمان الأوغندي. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتطرق إلى صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، الذي أنشئ في عام ٢٠١٧. ففي غضون خمس سنوات قصيرة، وضع الصندوق حافظة تضم ٦٦ مشروعا إنمائيا بشراكة مع ٥١ بلدا ناميا، من بينها ١٧ بلدا في أفريقيا، مع التركيز على مشاريع التنمية المستدامة التي يملكها الجنوب ويقودها الجنوب ويحركها الطلب.

وظلت الهند كذلك تقدم مساعدات مالية وغذائية للبلدان المحتاجة، منذ بداية النزاع في أوكرانيا، من أجل التخفيف من الآثار السلبية للاضطرابات التي لحقت بسلاسل توريد الأغذية والسلع الأساسية. وفي الأشهر الثلاثة الماضية وحدها، صدرت الهند أكثر من ١,٨ مليون طن من القمح إلى دول مثل أفغانستان وميانمار والسودان واليمن. وفي جوارنا المباشر، واصلنا مساعدة صديقتنا العزيزة وجارتنا سري لانكا على ضمان أمنها الغذائي من خلال توفير ما يقرب من ٤ بلايين دولار من المساعدات الغذائية والمالية خلال الأشهر القليلة الماضية. وكما قال رئيس الوزراء، مودي، في الأمم المتحدة في الماضي،

”فلنتعهد بإصلاح النظام العالمي المتعدد الأطراف لتعزيز أهميته، وتحسين فعاليته، وجعله أساسا لنوع جديد من العولمة

التي تركز على الإنسان“. (الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٧ تموز/يوليه ٢٠٢٠)

وفي المستقبل، ستظل الهند مضاعفا للقوة لجميع جهود بناء السلام التي يقودها ذات النهج الذي يركز على الإنسان.

**السيدة هانلوميوانغ** (تايلند) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به من فوره ممثل كمبوديا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتشكر تايلند السفير أسامة محمود عبد الخالق محمود، ممثل مصر، على رئاسته الممتازة للجنة بناء السلام في العام الماضي. إن التقرير الشامل عن أعمال اللجنة في عام ٢٠٢١ (A/76/678) وعددها القياسي من الوثائق الختامية دليل على المساهمات الملموسة للجنة بناء السلام في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في استدامة السلام. وكذلك نعرب عن خالص تقديرنا لبنغلاديش على رئاستها النشطة للجنة هذا العام، ونشكر الأمين العام على إسهاماته في بناء السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك من خلال صندوق بناء السلام، التي لا تزال تحدث أثرا في الميدان. وتود تايلند، في هذه المناقشة حسنة التوقيت للجمعية العامة، أن تتشاطر النقاط الثلاث التالية.

أولا، إن السلام ليس جزيرة مستقلة بذاتها. فالسلام المستدام يحتاج – لكي يترسخ ويزدهر – إلى بيئة تمكينية تعزز الأمن والتنمية المستدامة وتتعزز بهما وتسهم في الوقت نفسه في تحقيق الأمن البشري لجميع السكان. وستواصل تايلند، بوصفها مساهما قديما بأفراد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعضوا حاليا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، إيلاء الأولوية لكفالة الاستدامة عبر ركائز الأمم المتحدة الثلاث. وبصفة خاصة، نؤيد وضع خطة جديدة للسلام تتضمن نهجا متكاملا وشاملا للعمل من أجل السلام والأمن عبر متوالية السلام. ونؤيد كذلك الجهود المتواصلة لإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح بغية تحقيق مستقبل مستدام للجميع. وكذلك سنواصل دعم ذلك النهج الشامل في عمل لجنة بناء السلام.

ثانيا، تؤيد تايلند، إذ تمضي قدما بهدفنا المشترك المتمثل في استدامة السلام، الجهود التعاونية الرامية إلى تعزيز طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغية تشاطر أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وذلك يمكن أن يشمل دور وإسهامات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في دعم الجهود الوطنية لبناء السلام وشراكاتها مع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين. وتايلند، من جانبها، على استعداد لتشاطر نهجها المحلية إزاء التنمية المستدامة دعما للجهود الوطنية والإقليمية لبناء السلام واستدامته. وبصفة خاصة، ما فتئ أفرادنا في مجال بناء السلام يتشاطرون مع المجتمعات المحلية نموذج تايلند لاقتصاد التدوير الحيوي الأخضر وفلسفة اقتصاد الكفاية، فضلا عن أفضل ممارساتنا في مجالات مثل الزراعة المستدامة وإدارة المياه. ويتماشى ذلك مع اعتقادنا الطويل الأمد بأنه يمكن لحفظة السلام أن يساعدوا، بموافقة الحكومات المضيفة، على الإسهام في جهود بناء السلام المبكرة تمشيا مع أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية في البلدان المضيفة.

وبالإضافة إلى ذلك، ستستضيف تايلند في وقت لاحق من هذا الشهر المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي لن يعرض أفضل الممارسات من مختلف البلدان والمناطق فحسب، بل كذلك سييسر المناقشات بشأن طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يمكن أن تدعم الجهود الرامية إلى التصدي لمختلف التحديات الإنمائية في الجنوب العالمي، بما في ذلك في البيئات المتأثرة بالنزاعات.

ثالثا وأخيرا، تؤيد تايلند الجهود الجارية لضمان تمويل بناء السلام على نحو كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به. ونرحب بالإسهامات القيمة التي قدمت في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل بناء السلام وفي المفاوضات البناءة بشأن مشروع قرار للجمعية العامة، بغية المضي قدما بهذه المسألة الهامة. وتحقيقا لتلك الغاية، يسر تايلند أن تدعم صندوق بناء السلام من خلال مساهمتها الطوعية. ونعتقد كذلك أن تلك الموارد المالية ينبغي أن تقترن بموارد بشرية معززة، لا سيما

على الأرض، بغية كفالة إحداث أثر دائم وقدرة على الصمود. ولذلك، فإننا نرحب بالمزيد من التنسيق والمواءمة الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحديد ومعالجة الثغرات في التمويل والقدرات من أجل تقديم دعم فعال وشامل لبناء السلام والحفاظ عليه في البلدان والمناطق المعنية.

**السيدة جويني** (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): استهل كلمتي بشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسفير أسامة محمود عبد الخالق محمود، الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، على عرضه التقرير السنوي للدورة الخامسة عشرة للجنة بناء السلام (A/76/678) بوصفه رئيسا للجنة في عام ٢٠٢١. وتؤيد جنوب أفريقيا أيضا تأييدا تاما البيان الذي أدلت به بنغلاديش بصفتها الرئيس الحالي للجنة بناء السلام. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/76/668 و A/76/688/Corr.1).

سأتطرق فيما يلي إلى عدد من النقاط. أولا، أؤكد مجددا التزام جنوب أفريقيا بعمل الهيئة. وأريد أن أؤكد مجددا أن جنوب أفريقيا ستواصل الدعوة إلى اتباع نهج فعال لبناء السلام يعزز منع نشوب الصراعات الجديدة والناشئة والممتدة بغية ضمان تحقيق الخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأهداف الإنمائية على الصعيد الإقليمي أيضا. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء احتمال استمرار جائحة مرض فيروس كورونا، والانكماش الاقتصادي العالمي والتطرف العنيف، فضلا عن تهميش النساء والفتيات والفئات الضعيفة الأخرى، مع تفاقم الفقر وتعميق جوانب الإجحاف، مما يهدد ويقوض مكاسب بناء السلام التي تحققت بشق الأنفس.

ثانيا، نشيد بوفدي كينيا والسويد على قيادتهما بوصفهما ميسرين مشاركين في المفاوضات الحكومية الدولية الجارية بشأن مشروع القرار المتعلق بتمويل بناء السلام. إنهما يمضيان قدما ويستكشفان وينظران في الخيارات التي تكفل تمويلا كافيا ومستداما لبناء السلام ويمكن التنبؤ به، وهي عملية يتفاوض خبراؤنا بشأنها حاليا. وفي سياق القرارين التوأمين للمنظمة بشأن بناء السلام، قرار مجلس الأمن ٢٥٥٨ (٢٠٢٠) وقرار الجمعية العامة ٢٠١/٧٥، فلنظل ملتزمين بمبادئ النص ومقاصده ونكفل التوصل إلى نتيجة ملموسة وعملية المنحى تعالج الفجوة في تمويل بناء السلام دعما لعمليات بناء السلام ذات الملكية الوطنية والإقليمية في جميع الميادين التي تدعمها اللجنة.

ثالثا، تتفق جنوب أفريقيا مع تقييم الأمين العام ومؤداه أن منع نشوب الصراعات العنيفة وبناء السلام والحفاظ على السلام أمور أساسية لعمل المنظمة كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وأن التمويل أحد أهم العوامل التمكينية له. بيد أن الطلب على بناء السلام يفوق بكثير الموارد المتاحة، مما يحدث فجوة في التمويل. وفي ذلك الصدد، نرى أن توفير مصادر تمويل جديدة وأكثر استدامة، بما في ذلك التبرعات والاشتراكات المقررة لصندوق بناء السلام، سيعزز الدور الحفَّاز للصندوق. ومن شأن ذلك أن يعزز الشفافية والمساءلة والفعالية، مما يكفل ويدعم الملكية الوطنية لمبادرات بناء السلام في تنفيذ الولايات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وسيتطلب تعزيز القدرة على التنبؤ من أجل سد الفجوة التمويلية أيضا حلولا مبتكرة، بما في ذلك الدعم المقدم من القطاع الخاص، ويشمل ذلك زيادة الاتساق مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية التي تؤدي دورا حاسما في تنفيذ الخطط والبرامج الوطنية.

رابعا، ستواصل جنوب أفريقيا المشاركة في المقترحات المتعلقة بالبرنامج الجديد للسلام والواردة في تقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة (A/75/982)، الذي يشدد على أهمية الاستثمار في الوقاية والتأهب بوصفهما وسيلة فعَّالة من حيث التكلفة لبناء السلام فيما يتعلق بالموارد البشرية والمالية على حد سواء. وعلاوة على ذلك، وكما هو مبين في الموقف الأفريقي المشترك بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠٢٠، تعتقد جنوب أفريقيا أن المنظمات الإقليمية لا تزال في وضع فريد وذات خبرة في ذلك الصدد، كما شهدنا ذلك في حالة الاتحاد الأفريقي وتعاونه القوي مع الأمم المتحدة

في منع نشوب الصراعات في أفريقيا. ويجب على المنظمتين كلتيهما إجراء تحليلات وتقييمات والقيام بعمل مشترك إزاء النزاعات في مجال الدبلوماسية الوقائية، وحسم النزاعات، وجهود الوساطة.

أما وقد وصلت إلى نقطتي الخامسة والأخيرة، وهي أن جنوب أفريقيا تظل ملتزمة ومستمرة في تكثيف التدخلات الموجهة نحو دعم وتعزيز دور المرأة في عمليات بناء السلام، بما في ذلك القيادة السياسية والوساطة والمفاوضات. وبوصفنا نصيرا لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام المعزز، التي تشدد على أهمية تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عمليات حفظ السلام، نعتقد أنه يمكن أيضا تعزيز ولايات عمليات الأمم المتحدة للسلام لتكريس عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الأكثر استجابة للمنظور الجنساني، والتي تتطلب أيضا تحديد الحواجز التي تحول دون المشاركة الشاملة للمرأة. ويجب أيضا توسيع الحيز المتاح لمشاركة الشباب في بناء السلام، ومشاركتهم مع اللجنة جعلت ذلك أكثر وضوحا. يشكل الشباب في أفريقيا، أكثر من نصف السكان. ولذلك، فإن مساهماتهم في غاية الأهمية بوصفهم صانعي تغيير لإيجاد حلول طويلة الأجل لبناء السلام، لأن العديد منهم سيتأثرون بتلك الحلول في المستقبل.

أود أن أختتم بياني بأن أبرز أننا بوصفنا المنسق غير الرسمي الحالي للجنة بناء السلام والجمعية العامة، بدعم من جميع الدول الأعضاء في الجمع بين لجنة بناء السلام والجمعية، وبوصفنا مرشحا لإعادة انتخابنا في اللجنة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤، نعتقد أن دور اللجنة داخل الأمم المتحدة في التصدي للعديد من التحديات التي واجهتها من قبل، ولا غنى عن دورها أثناء الصراع وبعده بوصفها هيئة استشارية تضطلع بدور فريد في عقد الاجتماعات وبناء الجسور، وهو دور حيوي لدعم الولاية الأساسية للميثاق ومبادئه.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن فرز الأصوات قد اكتمل لانتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سأعلق الآن لفترة وجيزة نظر الجمعية في هذين البندين.

**البند ١١٥ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية**

**(ب) انتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستأنف الجمعية العامة نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥ من جدول الأعمال، المعنون "انتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي".

كانت نتيجة التصويت كما يلي:

| | |
|---|---|
| عدد بطاقات الاقتراع: | ١٧٤ |
| عدد بطاقات الاقتراع الباطلة: | صفر |
| عدد البطاقات الصحيحة: | ١٧٤ |
| الممتنعون عن التصويت: | ٤ |
| عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين: | ١٧٠ |
| أغلبية الثلثين المطلوبة: | ١١٤ |
| عدد الأصوات التي تم الحصول عليها كل من: | |
| الاتحاد الروسي: | ٩٠ |
| مقدونيا الشمالية: | ٨٠ |

بما أنه لم يحصل أي مرشح على أغلبية الثلثين المطلوبة في الاقتراع السابق، فلا يزال هناك مقعد واحد يتعين شغله من بين دول أوروبا الشرقية. لذلك، سنشرع في الاقتراع الثامن غير المقيد. وفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي، ستكون هذه الجولة الثامنة من الاقتراع غير مقيدة. وأود أن أذكِّر الجمعية بأنه يجوز لأي دولة عضو من بين دول أوروبا الشرقية الترشيح باستثناء الدول التي لا تزال أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، وكذلك تلك التي انتخبت بالفعل لفترة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣. ولذلك لا يمكن في هذا الاقتراع التصويت لصالح الدول الأعضاء التالية: بلغاريا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا،

وكرواتيا. وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكّر الأعضاء بأنه عملا بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظامية تتعلق بطريقة إجراء التصويت.

نبدأ الآن عملية التصويت. وستوزع الآن بطاقات الاقتراع. وبذلك، تبدأ عملية التصويت.

ويرجى من الأعضاء وضع علامة (X) في المربع المجاور للاسم المطبوع على بطاقة الاقتراع. وينبغي ألا يكون هناك أكثر من مربع اختيار واحد أو اسم مكتوب بخط اليد لملء المقعد الشاغر. وبناء على ذلك، لا يمكن للأعضاء أن يضعوا العلامة إلا في مربع واحد أو أن يكتبوا اسما واحدا لدولة مؤهلة من بين دول أوروبا الشرقية في الحيز المتاح. إذا تضمنت بطاقة الاقتراع تصويتا لدولة عضو ستظل عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ أو انتخبت بالفعل لفترة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، فتعتبر بطاقة الاقتراع باطلة.

وأخيرا، إذا تضمنت بطاقة الاقتراع أي ملاحظات غير التصويت لصالح دولة عضو مؤهلة، فسيتم تجاهل تلك الملاحظات.

بدعوة من الرئيس، تولى فرز الأصوات ممثلو المكسيك وموزامبيق وموناكو ونيوزيلندا وهنغاريا واليابان.

*أجري تصويت بالاقتراع السري.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): حرصا على الوقت، تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في البنود الأخرى المعلنة في يومية الأمم المتحدة ريثما يجري فرز الأصوات.

بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

**بنود جدول الأعمال ٣٢، ٦٦ و ١١٣ (*تابع*)**

**تقرير لجنة بناء السلام**

**تقرير لجنة بناء السلام** (A/76/678)

**بناء السلام والحفاظ على السلام**

**تقرير الأمين العام** (A/76/668 و A/76/688/Corr.1)

**تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام**

**تقرير الأمين العام** (A/76/687)

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): نستأنف الآن المناقشة المشتركة.

**السيد إيشيكاني** (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. أود أيضا أن أعرب عن تقديري لرئيس لجنة بناء السلام ونوابه، ومكتب دعم بناء السلام، على توجيه وتيسير مناقشتنا بشأن جدول أعمال بناء السلام.

في البداية، أود أن أشدد على أهمية حشد جهودنا من أجل بناء السلام والحفاظ على السلام فيما يتعلق بجميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة – السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. وينبغي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وفي جوهره لجنة بناء السلام، أن ييسر تلك الجهود. إني إذ أخذ ذلك في الحسبان، أود أن أتشاطر معكم وجهة نظر اليابان بشأن كيفية توجيه الجهود المستقبلية فيما يتعلق بلجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

أود أن أبدأ بمناقشة بضع نقاط بشأن لجنة بناء السلام. أولا، إن لجنة بناء السلام محور يربط بين جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان الاتساق على نطاق المنظومة في الأمم المتحدة والصلة الثلاثية لتحقيق أهداف بناء السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي استخدام الاجتماعات المواضيعية للجنة بناء السلام لتبادل المعارف وأفضل الممارسات بين طائفة واسعة من أصحاب المصلحة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. لقد رحبت اليابان بزيادة الاجتماعات

المواضيعية في لجنة بناء السلام حيث وصلت إلى ٤٠ في المائة في العام الماضي. ونعتقد أن العناصر الرئيسية لاستدامة السلام تتمثل في بناء مؤسسات جديرة بالثقة في المجالات المتصلة بالوظائف الأساسية للدولة.

ثانيا، ينبغي لنا أن نعزز الدور الاستشاري الذي تؤديه لجنة بناء السلام لمجلس الأمن، والجمعية العامة، وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى. ونرحب بالزخم الذي تولد مؤخرا لتقديم مشورة خطية من لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن. عندما تصبح اليابان عضوا منتخبا في مجلس الأمن اعتبارا من كانون الثاني/يناير من العام المقبل، سنساهم أيضا في تعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام بوصفها عضوا في المجلس وفي لجنة بناء السلام .

ثالثا، ينبغي أن نعزز دور لجنة بناء السلام كونها منبرا لتعزيز الشراكات مع مختلف الجهات الفاعلة في بناء السلام خارج منظومة الأمم المتحدة. وتشجعنا الزيادة المطردة في عدد مقدمي الإحاطات من غير الأمم المتحدة في لجنة بناء السلام منذ عام ٢٠١٨. وبينما ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور مركزي، ينبغي لنا أيضا أن نعترف بالقيود المفروضة على ما يمكن للأمم المتحدة أن تحققه بمفردها.

أنتقل الآن إلى الكلام عن صندوق بناء السلام. إن ميزته النسبية مقارنة بالصناديق الأخرى تكمن في قدرته على الاستجابة بسرعة ومرونة لاحتياجات بناء السلام في الميدان، وهي سمة لا غنى عنها في دعم البرامج الإقليمية والانتقالية. ونرحب بزيادة مخصصات الصندوق لتلك البرامج. وفي استشرافنا للمستقبل، علينا أن نسأل، ما الذي يمكن عمله لتعزيز صندوق بناء السلام، بما في ذلك تمويله، مع الحفاظ على مزاياه النسبية؟ أولا، سيكون من المهم رصد وتقييم نتائج برامج صندوق بناء السلام وجعلها واضحة للعيان، ونشرها داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء وعامة الجماهير. لقد ساهمت الجهود التي بذلتها الأمانة حتى الآن، بما في ذلك تقديم تقارير التقييم وإطلاق لوحات المعلومات، مساهمة كبيرة مما حقق حوالي ١٨٠ مليون دولار من التبرعات في عام ٢٠٢١. واليابان من جانبها، تنفذ بثبات التزامها بمبلغ ١٠ ملايين دولار لصندوق بناء السلام للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤.

ثانيا، ينبغي أن نعزز الصلة بين عمل منتدى بناء السلام والمناقشة في لجنة بناء السلام. وفي الوقت الراهن، يعمل الفريق الاستشاري التابع للصندوق بوصفه الجهاز الرقابي الوحيد لصندوق بناء السلام الذي يقدم تقاريره إلى الأمين العام. وفي حين قد يجادل البعض بأن هناك افتقارا إلى الشمولية والشفافية، فقد تم قبول شكل الفريق الاستشاري على أساس أن صندوق بناء السلام يُمَوَّل من التبرعات. وإذا أدخلنا عملية أكثر رسمية لتقديم التقارير إلى الدول الأعضاء والتشاور معها، على سبيل المثال من خلال الجمعية العامة، فهناك خطر كبير يتمثل في فقدان سرعة الحركة والمرونة التي يتمتع بها إطار بناء السلام. وترى اليابان أن للجنة بناء السلام دورا مهما تؤديه في هذا الصدد. إننا بزيادة فرص تبادل قصص النجاح والدروس المستقاة من البرامج الممولة من صندوق بناء السلام في لجنة بناء السلام، سنكون قادرين على زيادة شفافية الصندوق والحفاظ على مزاياه النسبية. وستستفيد لجنة بناء السلام أيضا من هذه العمليات.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام اليابان الكامل بدعم خطة الأمم المتحدة لبناء السلام واستدامته.

**السيد هاوري** (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب سويسرا بالتقارير السنوية الثلاثة المطروحة قيد النظر اليوم، وهي: (A/76/678 و A/76/668 و A/76/688/Corr.1 و A/76/687). ونشكر المتكلمين على عملهم المهم من أجل السلام. وتشمل التقارير الفترة التي شهدت تحديا، وتميزت بالعواقب المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). يضاف إلى ذلك التأثير العام للحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي، وإمدادات الطاقة والاقتصاد. ويجب أن نكثف جهودنا للتصدي لتلك التحديات بطريقة مستدامة. ونشيد بلجنة بناء السلام، تحت الرئاستين المتعاقبتين لمصر وبنغلاديش، لاستمرارها في التكيف والابتكار في عملها.

على الرغم من تدهور البيئة السياسية والأمنية، سجل صندوق بناء السلام أرقاما قياسية بشأن معظم المعايير المرجعية في خطته الاستراتيجية الحالية. ومن المشجع بصفة خاصة أن الصندوق وافق على ٤٧ في المائة من مجموع استثماراته لدعم بناء السلام الذي يراعي الفوارق بين الجنسين. ومع ذلك، وكما أشار الأمين العام، فإن التمويل الحالي لا يزال غير كافٍ.

ترحب سويسرا بسُبل المضي قدما الواردة في التقارير وتود أن تشدد على ثلاث نقاط. أولا، هناك أدلة على أن إعادة توجيه الاستثمار إلى منع نشوب الصراعات ينقذ الأرواح والموارد. كذلك فإن منع نشوب الصراعات يحمي المكاسب الإنمائية. ولكننا يتعين علينا جميعا أن نفعل ما هو أفضل. وقد سلط كوفيد-١٩ وزيادة المخاطر المرتبطة بالمناخ الضوء على أهمية الانتقال من الاستجابة للأزمات إلى منع نشوب الصراعات والتطلع إلى الأفضل. ويتعين علينا زيادة تعزيز جوانب التآزر والاتساق بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة – السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية.

ثانيا، لا يزال من الأهمية القصوى توفير تمويل كافٍ يمكن التنبؤ به لجميع هذه الجهود. وبناء على ذلك، زادت سويسرا مساهمتها السنوية في الصندوق من أجل استراتيجيتها للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤. ومن المشجع أن الصندوق شهد أقوى عام لاستثماراته في بناء السلام وثاني أعلى عام له من حيث مساهمات المانحين. ولكن كما ذكر الأمين العام، فإن ذلك ببساطة لا يكفي. وبغية تلبية الاحتياجات المتزايدة لجهود بناء السلام والوقاية، هناك حاجة إلى خيارات جديدة للتمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به، بما في ذلك الاشتراكات المقررة للصندوق. واتخاذ قرار لصالح هذه الاشتراكات المقررة يعني التزاما مشتركا من جانب الدول الأعضاء ببناء السلام وحفظ السلام. وتؤيد سويسرا بقوة المناقشات الجارية في الجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام والتي تشترك في تيسيرها كينيا والسويد. ونحض جميع الدول الأعضاء المشاركة في المفاوضات على الالتزام بإيجاد حلول مستدامة.

ثالثا، نجحت اللجنة في عقد اجتماعاتها وبناء الجسور وتقديم المشورة. وانخراطها وتفاعلها مع كيانات خارج الأمم المتحدة، مثل منظمة التجارة العالمية والقطاع الخاص، يشكل إسهامات أساسية في تعبئة جميع جهود بناء السلام وينبغي تكثيف هذه الجهود. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بعمل اللجنة في إقامة صلات مع الكيانات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال جهود المنسقين غير الرسميين مع الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويكتسي تعزيز التفاعل مع المجلس أهمية خاصة. ورحبنا بالجهود المبذولة في هذا الصدد خلال الرئاسة البرازيلية للمجلس في تموز/يوليه، بما في ذلك الإحاطة المكرسة للجنة (انظر S/PV.9101) . وكلما تمكَّنت اللجنة من التبكير في إسداء المشورة إلى المجلس، يصبح من الأسهل على المجلس أن يدمج هذه المساهمات في أعماله ونتائجه. وتقع على عاتق الدول الأعضاء في اللجنة مسؤولية ضمان إدراج نتائج مداولاتها على النحو الواجب في الرسائل المحالة. لذلك، نأمل أن يتمكن رئيس اللجنة من قبول الدعوة إلى إحاطة مجلس حقوق الإنسان علما بأنشطة اللجنة في مجال بناء السلام.

نحن بحاجة إلى تعزيز التأثير على الصعيد العملي من خلال الحوار والشراكة. وتضطلع اللجنة والصندوق بدور رئيسي في جهودنا الرامية إلى منع نشوب النزاعات وإعادة البناء على نحو أفضل بعد الجائحة. ونؤيد الاقتراح الداعي إلى وضع خطة جديدة للسلام، على النحو المبين في تقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، مع زيادة الاستثمار في المنع وبناء السلام، ونشجع اللجنة على المشاركة بقوة في تلك العملية. وستواصل سويسرا التزامها ببناء السلام بوصفها عضواً في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، وبوصفها رئيسة للتشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي، وكجهة مانحة للصندوق وعضواً مقبلاً في مجلس الأمن.

**السيد كوستا فيليو** (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر زميلي السفير أسامة محمود عبد الخالق محمود على الاستعراض الشامل لعمل لجنة بناء السلام في عام ٢٠٢١. ونحن ممتنون له

ولمصر على البصيرة والقيادة التي أضفوها عليها في العام الماضي. وأخيراً، أعرب عن خالص شكري للسفيرة رباب فاطمة على دعمها وقيادتها في لجنة بناء السلام في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ وعلى مساهمتها في وضع التعاون بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة على رأس جدول أعمالنا. وأتمنى للسفير مغيث فترة سعيدة ومثمرة رئيساً للجنة. ويمكنه أن يعول على التعاون المستمر لوفد بلدي.

وقد قدم عرض التقرير السنوي للجنة لعام ٢٠٢١ (A/76/678) عدة أمثلة على المساهمات الهامة التي يمكن للجنة أن تقدمها من خلال الاضطلاع بأدوارها الاستشارية والدعوية وفي بناء الجسور. إن اللجنة مناسبة تماماً للعمل كمنبر لتعزيز المزيد من التنسيق بين الشركاء المعنيين في بلدان معينة معرضة لخطر الانزلاق أو الانتكاس إلى النزاع. بالإضافة إلى ذلك، تستطيع اللجنة حشد المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وتعزيز ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دعماً للنشاطات الوطنية لبناء السلام. كما أن اللجنة تستطيع دعم تنفيذ أنشطة بناء السلام التي تقوم بها عمليات حفظ السلام وأن تساعد على حشد الدعم السياسي لتعزيز المصالحة، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وبناء المؤسسات، وغير ذلك من أولويات بناء السلام المحددة وطنياً. ومع ذلك، هناك المزيد مما يمكن أن تفعله اللجنة.

فكما أشارت البرازيل وغيرها عدداً من المرات، فإن اللجنة ليست سوى هيئة ناشئة في أسرة الأمم المتحدة. ولا يزال يتعين استكشاف علاقات اللجنة مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة استكشافاً كاملاً. تحظى هذه المسألة بالأولوية بالنسبة لمعظم أعضاء اللجنة، وهذا سبب إدراج علاقة اللجنة بالهيئات الأخرى في برنامج عملها لعام ٢٠٢٠. وفي ذلك الصدد، أود أن أثير مسألة الاتصال وأن أغتنم هذه الفرصة للوصول إلى عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. وتتيح مناقشة اليوم فرصة طيبة لتقديم الاقتراح الداعي إلى عقد حلقة دراسية يمكن فيها للبلدان الحالية أو السابقة التي تدعمها لجنة بناء السلام أو صندوق بناء السلام أن تتقاسم خبراتها مع الشركاء الجدد المحتملين، كتدبير للتوضيح طال انتظاره للبلدان التي قد لا تزال مترددة في التماس دعم اللجنة لعدم فهمها لدورها. والجمعية العامة هي إلى حد بعيد أفضل مكان لمعالجة مسألة الوصم بالعار التي لا تزال تعوق نشر اللجنة للتوعية. ويحدوني الأمل في أن تتمكن اللجنة والبلدان التي هي قيد نظرها من تقديم مدخلات قيمة بشأن هذا الموضوع.

وبما أن مناقشة اليوم تشمل أيضاً عمل صندوق بناء السلام، أود أن ألفت انتباه الجمعية العامة إلى النقاط التالية بشأن مسائل تمويل بناء السلام: أولاً، إن إطار بناء السلام موجه من الناحية المفاهيمية كمورد للبذور، وليس بديلاً عن التعاون الإنمائي التقليدي. ثانياً، عند تقييم أداء صندوق بناء السلام، يتعين علينا أن نوازن بين هدفي خفة الحركة والمساءلة اللذين كثيراً ما يعملان بصورة متعارضة. وثالثاً، ينبغي ألا يُنظَر إلى الصندوق كوسيلة للتعويض عن الانخفاض الكبير في التعاون الإنمائي الذي نشهده اليوم.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر الميسرين المشاركين، السويد وكينيا، على قيادة مناقشاتنا لوضع الصيغة النهائية لمشروع قرار بشأن هذا الموضوع. وحتى الآن، تمت معالجة العديد من الأسئلة التي أثرناها إلى حد ما، بما في ذلك الشاغل بشأن إعادة فتح ولايات السياسة العامة الممنوحة للجنة بموجب القرارين التوأمين لعام ٢٠٢٠ (قرار مجلس الأمن ٢٥٥٨ (٢٠٢٠) وقرار الجمعية العامة ٧٥/٢٠١) وبشأن الشواغل المتعلقة بالمساءلة والرقابة. بيد أننا ما زلنا نعتقد أنه ينبغي عدم اتخاذ قرار نهائي بشأن اعتماد الاشتراكات المقررة في إطار بناء السلام في هذه المرحلة. ويجب على اللجنة الخامسة أن تنجز عملها لإجراء تقييم سليم لآثار هذا الاقتراح على الدول الأعضاء وكذلك على المنظمة ككل، بالنظر إلى أثره المالي والإجرائي. ولا ينبغي للجنة الخامسة أن تبت في هذه المسألة إلا عندما تكتمل تلك العملية بنجاح.

**السيدة أفيلا بيسيريل** (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): إن منع نشوب النزاعات العنيفة وبناء السلام واستدامته جانبان أساسيان من جوانب عمل الأمم المتحدة. وهما مستمدان من ميثاق الأمم المتحدة

ويبرزهما تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/76/668 و A/76/688/Corr.1)، الذي نرحب به. وانطلاقاً من الاقتناع التام بأهمية تلك المهام، شغلت كوستاريكا منصباً في لجنة بناء السلام منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. كما نعرب عن تقديرنا لعرض تقرير الدورة الخامسة عشرة للجنة بناء السلام (A/76/678) من قبل السفير أسامة محمود عبد الخالق محمود، الممثل الدائم لمصر، بصفته رئيساً للجنة في عام ٢٠٢١.

لقد ناقشنا باستفاضة فوائد تنفيذ آليات السلام التي تركز على المنع، وخلصنا إلى أن تنفيذها لا يحقق الاستقرار والفعالية من حيث التكلفة والفعالية فحسب، بل يهيئ أيضاً الظروف اللازمة للسلام المستدام. وعلى الرغم من ذلك، ما زلنا نشهد زيادات غير متناسبة في الإنفاق العسكري والنهج المسلح الذي تعتمده العديد من الدول عند إدارة حالات الأزمات. وحتى الآن لم يتخذ أي موقف متسق بشأن الإنفاق العسكري المفرط، كما لم يولَ الاهتمام الواجب لتداعيات هذه الإجراءات على وضع خطة لبناء السلام تقوم على الوقاية والتوحيد. ولئن كانت مسألة تمويل منع نشوب النزاعات شاغلاً رئيسياً لنا جميعاً، فإن الإنفاق العسكري المفرط ينبغي أن يكون مسألة تستفيد من نفس الزخم والأولوية في أي مناقشة تسعى إلى تعزيز سلام عالمي شامل ومستدام.

ولذلك تدعو كوستاريكا إلى الاتساق. وقد حان الوقت لتفكيك أساليب العمل البدائية وغير الفعالة القائمة على نماذج أمنية قسرية تسود فيها القوة، بغية إفساح المجال أمام التنفيذ الكامل لخطط العمل التي تنطوي على نهج شامل يقوم على الحوار والشمول والأمن البشري. ويجب أن نتخلى عن اعتمادنا على الأسلحة وأن نستثمر مواردنا في مشاريع تحترم الحياة.

وإذا أريد النجاح لجهود الوقاية وبناء السلام، فإنها تتطلب أيضا نهجا طويلة الأجل مشتركة بين الأجيال تقر بدور النساء والفتيات والشباب وتدعمه. وتشمل التمويل الكافي والمستدام للشبكات والمنظمات بقيادتهم.

تدرك كوستاريكا أن معالجة مسألة الوقاية وبناء السلام تتطلب أيضًا معالجة تأثير تغير المناخ بشكل صحيح، إذ أن له آثاراً اجتماعية واضحة وملموسة، ومن الأمثلة على ذلك ما يرد في التقارير من زيادة في تدفق الهجرة المحلية بسبب انعدام الأمن الغذائي الناجم عن التغيرات المفاجئة في درجات الحرارة. ولا يمكننا أن نتجاهل أن نسبة كبيرة من المشردين بسبب النزاعات تعيش في بلدان معرضة أيضا لتغير المناخ. ولذلك، من المهم أن نعترف بوصفنا من العاملين في مجال بناء السلام بالصلة بين نوع الجنس والمناخ والأمن، لأنه من الأهمية بمكان توفير استجابة استباقية وشاملة ومستدامة للآثار التي لا يمكن التنبؤ بها لتغير المناخ وتجنب زيادة إمكانية تضرر الأشخاص من النزاعات قدر الإمكان.

ونظرا لذلك، تؤكد كوستاريكا من جديد تصميمها على اتخاذ تدابير ملموسة وأساسية لتعزيز قدرات لجنة بناء السلام والمنظمة قاطبة على التصدي للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. فلنفعل ذلك معا، متحدين بثقتنا في اللجنة وفي آفاق السلام المستدام.

**السيدة بابتيستا غراد زكرياش** (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد البرتغال البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

نرحب بتقرير لجنة بناء السلام (A/76/678)، وتقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ عليه (A/76/668 و A/76/668 Corr)، فضلا عن تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/76/687).

والبرتغال، بوصفها مدافعا قويا عن السلام والأمن، ما فتئت تؤيد منذ أمد بعيد لجنة بناء السلام وتساهم بشكل ثابت في صندوق بناء السلام. وندرك جيدا الدور المهم الذي تؤديه لجنة بناء السلام في منع نشوب النزاعات، وخاصة في تجنب تكرارها من خلال توطيد السلام. لقد أظهر لنا العام الماضي مدى أهمية وإلحاح الاستثمار في الوقاية وبناء السلام، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وهو بلا شك أكثر كفاءة وأقل تكلفة بكثير من الاضطرار إلى الاستجابة لعواقب الأزمات والنزاعات. وكما أبرز الأمين العام في تقريره عن

خطتنا المشتركة (A/75/982)، نحتاج إلى تحويل تركيزنا من منظور رد الفعل إلى منظور وقائي. وأثارت توصياته بتعزيز صندوق بناء السلام، وتوسيع نطاق دور لجنة بناء السلام، ووضع النساء والفتيات في صميم السياسات الأمنية، على وجه الخصوص، اهتماما ودعما واسعي النطاق.

ويجب مواصلة تعزيز الدور الرئيسي للجنة بناء السلام في عقد وتنسيق جهود مشتركة واسعة النطاق تشمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ونحن بحاجة أيضا إلى تعزيز الدور الاستشاري للجنة مع مجلس الأمن والجمعية العامة. وفي ذلك السياق، أود أن أنضم إلى الآخرين في التنويه بجهود الرئاسات المتعاقبة للجنة، فضلا عن رؤساء تشكيلاتها القطرية المحددة، والإشادة بها، في تعزيز دور اللجنة الاستشاري ودورها في مد الجسور وفي الدعوة إلى عقد الاجتماعات.

ونعلم جميعا أن العمليات الناجحة لبناء السلام والحفاظ عليه يجب أن تكون شاملة وأن تتولى زمامها جهات وطنية، بما يكفل مراعاة احتياجات جميع قطاعات المجتمع. علاوة على ذلك، نعلم أنه من الأهمية بمكان ضمان تمويل جهود حفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك عمليات الانتقال، بشكل صحيح. ولم نبرح نقول ذلك منذ فترة طويلة. وقد حان الوقت الآن لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق نتائج ملموسة في إيجاد سبل لضمان التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام، والاستفادة من جميع الخيارات المطروحة. ويجب أن تكون المفاوضات الجارية بشأن مشروع القرار المتعلق بتمويل بناء السلام رمزا لالتزامنا. ونشكر كينيا والسويد على عملهما بوصفهما ميسرين مشاركين ونأمل أن تعتمد الجمعية مشروع القرار في دورتها الحالية. إننا مدينون بذلك للأجيال المقبلة.

**السيد غالا لوبيس** (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة وكذلك بعرض تقرير لجنة بناء السلام (A/76/678). ونرحب أيضا بتقريري الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ عليه (A/76/668 و A/76/668 Corr) وعن صندوق بناء السلام (A/76/687).

لا يزال وفد بلدنا يعتقد أننا بحاجة إلى بيئة دولية مواتية لتحقيق سلام مستدام ودائم، بيئة تقوم على احترام تعددية الأطراف والقانون الدولي وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والعلاقات الودية والتعاونية بين البلدان. ويتطلب السلام المستدام القضاء على الأسباب الجذرية لنشوب النزاعات، وخاصة مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على دولنا نتيجة للنظام الدولي الحالي غير المنصف، لا سيما لبلدان الجنوب. إن التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتهيئة القدرات في البلدان النامية وإمكانية وصولها إلى التكنولوجيات في إطار ظروف متساوية ودون تمييز، وكذلك الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، بدون شروط مسبقة، من شأنه أن يساعد في معالجة تلك المسائل.

ومنذ البدايات الأولى لعمليات حفظ السلام، دأب بلدنا على دعم أنشطة بناء السلام المصممة لمساعدة البلدان الخارجة من النزاع وعلى تطوير وتعزيز استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة. وتقع على عاتق الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ استراتيجيات بناء السلام والحفاظ عليه. ويتمثل دور الأمم المتحدة في مساعدتها في تلك الجهود، على النحو المطلوب وفي إطار المهام والولايات الممنوحة لهيئات الأمم المتحدة المختلفة. وكما هو الحال بالنسبة للدبلوماسية الوقائية، والإنذار المبكر والوساطة، والمساعي الحميدة للمنظمة، يجب تقديم هذه المساعدات وفقا لميثاق الأمم المتحدة وفي ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي. وتعد موافقة الدولة المضيفة واحترام الملكية والأولويات الوطنية ضرورية أيضًا، إلى جانب الاحترام الكامل للمساواة في السيادة بين الدول، والحل السلمي للنزاعات الدولية، والاستقلال السياسي للبلدان، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفض التهديد بالقوة أو استخدامها. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها دعم بناء السلام والحفاظ عليه بموضوعية ونزاهة.

ونضم صوتنا إلى النداء الداعي إلى زيادة تمويل أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام والحفاظ عليه. ويلزم اتخاذ قرارات لكفالة التمويل الكافي والمستمر والقابل للتنبؤ به لتلك الأنشطة. وفي الوقت نفسه،

ينبغي ألا تحول تلك الأنشطة الموارد المخصصة للتنمية أو تؤثر عليها. إن بلدنا، المدافع الأمين عن السلام والفخور بالانتماء إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، التي أُعلنت منطقة سلام، سيواصل الوفاء بالتزاماته بموجب ذلك الإعلان البارز.

**السيدة جيكوبز** (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها للعمل الذي اضطلعت به مصر وبنغلاديش في قيادة لجنة بناء السلام خلال الـ ١٨ شهرا الماضية. إن استدامة السلام مسؤولية مشتركة بين جميع ركائز الأمم المتحدة، بيد أن اللجنة تظل المنتدى العالمي الوحيد المكرس لدعم البلدان في عملياتها لبناء السلام. لقد واصلت اللجنة – تحت قيادة مصر – توسيع نطاقها الجغرافي وزيادة تفاعلها مع النساء العاملات في مجال بناء السلام. وتحت قيادة بنغلاديش، أصبحت لدينا خطة عمل طموحة فضلا عن التركيز المتجدد على تأثيرها. تدرك المملكة المتحدة إمكانات لجنة بناء السلام. وبفضل العمل الدؤوب لرؤساء اللجنة، بما في ذلك مصر وبنغلاديش، نضجت هذه الهيئة، وهي الأصغر في منظومة الأمم المتحدة. ونعتقد أنه لا تزال لديها إمكانات أكبر. وتواصل اللجنة زيادة فعاليتها من خلال تعزيز متابعتها للبلدان التي تتفاعل معها، فضلا عن حشد الاستجابات الجماعية لتحديات بناء السلام.

ومع ظهور تهديدات جديدة للسلم والأمن، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نتبع نهجا شاملا للتصدي للتحديات العالمية. فالعالم لم يعد قادرا على تحمل تكاليف النزاع. ويجب أن نركز على المنع. ومن الأهمية بمكان أن تنعم المجتمعات بالسلام والعدل والشمول لتحقيق التنمية المستدامة والقدرة على الصمود. ونشجع جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على وضع بناء السلام والحفاظ عليه في صميم سياساتها ونهجها. وهذا معناه إيجاد نهج سياسات أكثر تكاملا واستراتيجية وشمولية للجميع، والعمل من أجل تمويل أنجع ومد شبكة التعاون والشراكات على نطاق أوسع.. إن لجنة بناء السلام – من خلال دورها في عقد الاجتماعات، وبصورة متزايدة من خلال ثقلها في حد ذاته وانطلاقا منه – تشكل جزءا حاسم الأهمية من تلك المعادلة. وصندوق الأمين العام لبناء السلام هو الأداة المالية الأولى للأمم المتحدة لتعزيز عمل المنظمة في مجال بناء السلام في الميدان بالشراكة مع البلدان المضيفة والحكومات. والمملكة المتحدة، بوصفها مانحا تاريخيا كبيرا للصندوق ورئيسا مشاركا مع السويد لمجموعة أصدقاء صندوق بناء السلام، ما فتئت تدافع عنه باستمرار، ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى كفالة تزويده بالموارد والمعدات الملائمتين.

وأود أن أختتم بياني بالاعتراف بالعمل الدؤوب الذي يقوم به مكتب دعم بناء السلام. وتعرب المملكة المتحدة عن امتنانها العميق للأمينة العامة المساعدة سبيهار وفريقها.

**السيد هلال** (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر بحرارة لجنة بناء السلام ورئيسها السابق، أخي السفير أسامة محمود عبد الخالق محمود، على إحاطته الشاملة وكذلك تعليقاته الودية على تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الخامسة عشرة (A/76/678) في عام ٢٠٢١. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ أختي سفيرة بنغلاديش، السيدة رباب فاطمة، على إدارتها الناجحة لأعمال لجنتنا. وأتمنى لها كل النجاح في مهامها الجديدة في الأمم المتحدة.

في عام ٢٠٢١، لم تدخر لجنتنا جهدا في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في قرارات بناء السلام والحفاظ عليه والأولويات المحددة في تقرير لجنة بناء السلام خلال دورتها السابقة (A/75/747). وشملت توسيع نطاق تركيزها الجغرافي والموضوعي، وتعزيز دورها الاستشاري ودورها في مد الجسور وعقد الاجتماعات، وتوطيد الشراكات الفعالة في مجال بناء السلام، وتعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، والمساعدة على التعافي بعد جائحة مرض فيروس كورونا. ويزداد الشعور بالإلحاح والدور الأساسي لبناء السلام كل عام، بالنظر إلى مدى التهديدات القائمة والتحديات الجديدة المتعددة الأبعاد التي تظهر. وبالإضافة إلى ذلك، من الحيوي الانتقال من الاستجابة إلى المنع، الذي يتسم بالكفاءة من حيث التكلفة، واستخدام أساليب مبتكرة عندما يتعلق الأمر بالتمويل، مع مراعاة التحديات الراهنة وطابعها المتطور.

ولا تزال الاحتياجات من حيث بناء السلام والتمويل في ازدياد. وإذ تأخذ المملكة المغربية ذلك في الاعتبار، فإنها ترى أن إجراء تقييم عام للتهديدات الحالية وتحديد مساراتها يمكن أن يكون حاسما في توجيه بناء السلام والتمويل والجهود المبذولة في المجالات الملحة، مع الاستمرار في احترام الملكية الوطنية. ونرى أيضا أن إقامة شراكات وتعاون رابحين أمران حاسمان لبناء السلام. ولذلك، سيواصل المغرب تعاونه الديناميكي والمتعدد الأوجه والداعم، الذي يهدف إلى تعزيز السلام المستدام على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولا سيما في القارة الأفريقية.

وغني عن القول إن عدم إحراز تقدم ملموس في تمويل بناء السلام لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام التقدم في المستقبل. وتحقيقا لتلك الغاية، نعتقد أن من المهم أولا تحديد مسألة التمويل كأولوية للمشهد العام لأنشطة بناء السلام والحفاظ عليه في الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد دعمنا للتمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام، بما في ذلك إمكانية تقديم مساهمات منتظمة تصل إلى ١٠٠ مليون دولار لتمويل بناء السلام. ثانيا، ينبغي أن نؤكد على أهمية التمويل الكافي لمنع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات. ثالثا، سيكون من المهم زيادة عدد الشراكات الناجحة والمتينة والمنظمة مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بغية تكثيف العمل على أرض الواقع، ولا سيما من حيث الابتكار.

وانسجاما مع أولويات الملك محمد السادس، سعى المغرب دائما إلى المساعدة على دعم السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال الاستفادة من جميع وسائل التعاون، سواء كانت ثنائية أو ثلاثية الأطراف أو متعددة الأطراف أو دولية أو فيما بلدان الجنوب، في التصدي للتحديات التي تقوض السلام والاستقرار والأمن في الدول. ويشمل ذلك بصفة خاصة البلدان الأفريقية الشقيقة التي تواجه بشجاعة سلسلة من التهديدات المتعددة الأبعاد. وفي هذا الصدد، يقيم المغرب شراكات مثمرة مع البلدان الأفريقية الصديقة على الجبهات السياسية والأمنية والاجتماعية والبيئية والإنسانية والتعليمية والصحية، وبطبيعة الحال، العسكرية. وأود هنا أن أشير إلى أن المملكة المغربية لديها أكثر من ١ ٠٠٠ اتفاقية شراكة مع البلدان الأفريقية تهدف إلى تعزيز الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في قارتنا. وسيعمل المغرب على زيادة تعزيز هذا التعاون، الذي يشكل أداة أساسية لسياسته الخارجية.

وستواصل المملكة المغربية المشاركة بنشاط في عمل لجنة بناء السلام ولن تدخر جهدا كرئيس للتشكيلة القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى. ومع جميع شركائنا الإقليميين والدوليين، واصلنا العمل بلا كلل لضمان السلام والاستقرار بالتعاون مع البلد الشقيق جمهورية أفريقيا الوسطى، بالملكية الكاملة لسلطاته ووفقا للأولويات الوطنية للبلد.

ولا ينبغي لي أن أختتم بياني دون الإعراب عن دعمنا الكامل لجهود الممثلَين الدائمَين للسويد وكينيا، الميسرين المشاركين لمشروع القرار المتعلق بتمويل بناء السلام. وأشكرهم على جهودهم للتوصل إلى نص متوازن وشامل يلبي جميع تطلعاتنا وتوقعاتنا. ونتمنى لهم كل التوفيق في جهودهم.

**السيدة غونساليس لوبيس** (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): يقدر وفدي إدراج هذين البندين من جدول الأعمال في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة، وهما أيضا البندان موضوع تقريري الأمين العام عن بناء السلام واستدامة السلام (A/76/668 و A/76/688/Corr.1)، ونود أن نركز في سياقهما على صندوق بناء السلام.

لقد أكدت تجربتنا الخاصة أن بناء السلام عملية مستمرة وطويلة الأجل تكون فيها التدخلات الحفازة والشاملة لعدة قطاعات أساسية في الاستجابة للاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة، شأنها شأن أخلاقيات العمل التي تهيئ تنسيقا فعالا ولها تأثير حقيقي على السكان. وفي هذا السياق، كان لإطار بناء السلام دور حاسم في تمكيننا من إحراز تقدم أكبر نحو السلام والتنمية المستدامة. وبذلك أصبح أداة هامة نظمت من خلاله تدخلات متعددة وفق أولوياتنا الوطنية. وخلال الفترة من عام ٢٠١٨ حتى الآن، تم استثمار ما يزيد مجموعه على ١٧ مليون دولار

في مجالات رئيسية مثل إعادة إدماج المهاجرين العائدين، والمشاركة الهادفة والفعالة للشباب في صنع القرار من أجل السلام، والقضاء على العنف ضد المرأة، ومنع العنف، والعدالة الانتقالية ومكافحة الفساد، فضلا عن التنقل الإنساني بكرامة.

كما يتيح الصندوق تلبية الاحتياجات الآنية في حالات الطوارئ، كما رأينا في بداية جائحة مرض فيروس كورونا. وقد أسفرت طبيعته المتعددة الأبعاد والمرنة والحفازة عن نتائج هامة وملموسة تعود بالنفع على السلفادوريين. ونقر أيضا بالعمل الاستباقي والمنسق الذي تقوم به المؤسسات والأجهزة الوطنية في منظومة الأمم المتحدة، والذي كان أساسيا لضمان أن تكون النتائج عملية المنحى.

وترى السلفادور، من واقع تجربتها، أن الدعم الدولي لجهود السلام يجب أن يكون طويل الأجل. والمبادرات مثل صندوق بناء السلام تمضي على الطريق الصحيح في هذا الصدد. وتعرب السلفادور عن امتنانها للبلدان المانحة التي تمكن تبرعاتها من تنفيذ هذه الإجراءات من خلال صندوق بناء السلام. ومع ذلك، فإننا نتشاطر الشواغل المتعلقة بالفجوة في تمويل بناء السلام. ولهذا السبب نشيد باقتراح الأمين العام الوارد في تقريره للاستثمار في الوقاية وبناء السلام. وهو يشجع على تعزيز الإجراءات الرامية إلى ضمان تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به للصندوق. وتناقش الدول الأعضاء بالفعل تلك المسألة في المفاوضات حول مشروع قرار بشأن تمويل بناء السلام، يشترك في تيسيره الممثلان الدائمان للسويد وكينيا. وبمجرد اعتماده، سيكون بمثابة الإطار المرجعي للقرارات اللاحقة التي تتخذ في اللجنة الخامسة في نهاية هذا العام.

وتشارك السلفادور في هذه العملية منذ بدايتها وستواصل الإسهام فيها بفعالية. والتوصل إلى قرارات ملموسة وحاسمة بشأن هذه المسألة سيمكننا أيضا من تحقيق الأهداف المحددة في مبادرات أخرى مثل "خطتنا المشتركة" (A/75/982) على نحو أفضل. وبناء على ذلك، يؤكد بلدي استعداده والتزامه الكاملين باستمرارية الأنشطة والبرامج المنفذة بدعم من الصندوق، فضلا عن تقديم التوصيات، وقبل كل شيء، تبادل الخبرات المفيدة بغية تحسين إنجاز المشاريع في المستقبل.

وفي الختام، تسلم السلفادور بالدور الأساسي للجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية في هذا الميدان. وأود أن أشير إلى أننا أعضاء مؤسسون أيضا. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي اضطلع به الممثل الدائم السابق لبنغلاديش والممثل الدائم لمصر على رأس اللجنة. وتصميما منا على مواصلة هذا العمل الهام، قدمنا ترشيحنا الوطني في هذا المنتدى للفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤، مؤكدين التزامنا ودعمنا لضمان أن تعددية الأطراف يمكن أن تساعد في بناء السلام.

**السيد شوكوو** (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. ويود وفدي أن يشيد بالقيادة القديرة للممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد أسامة محمود عبد الخالق محمود، بصفته رئيسا للجنة بناء السلام خلال دورتها الخامسة عشرة في عام ٢٠٢١. ونقدر جهوده وكذلك جهود وفده ومكتب دعم بناء السلام في تقديم تقرير اللجنة (A/76/678).

بعد النزاعات المتصاعدة وتزايد الحالات الإنسانية في جميع أنحاء العالم اليوم، لا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة إلى تحول عاجل نحو الوقاية وبناء السلام. وبالمثل، فإن الاستفادة من المشورة الفريدة للجنة بناء السلام ومد الجسور وعقد الاجتماعات بفعالية أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى لتعزيز الجهود العالمية لبناء السلام. ونلاحظ مع الارتياح أن الدورة الخامسة عشرة للجنة أحرزت تقدما جديرا بالثناء في النهوض بجدول أعمال بناء السلام وشهدت توسعا في تركيزها المواضيعي والجغرافي. كما عززت اللجنة الدعوة إلى توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام خلال اجتماعها السنوي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ بشأن هذا الموضوع. وفي السياق نفسه، سجل صندوق بناء السلام أعلى عام من الاستثمار في بناء السلام وثاني أعلى عام من مساهمات المانحين على الرغم من الآثار السلبية لمرض فيروس كورونا، الذي فرض أعباء مالية هائلة وحولت بسببه أجزاء كبيرة من الميزانيات في العديد من الدول.

ولا تزال الدورة السادسة عشرة الحالية للجنة بناء السلام، مسترشدة ببرنامج العمل لعام ٢٠٢٢، تتيح للجنة مشاركة مثمرة وفرصا لتعزيز

ولايتها. مع ذلك، وبينما نرحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة وأعضاؤها في السنوات القليلة الماضية، من المهم أن نعترف بأن التحول إلى زيادة التركيز على منع نشوب النزاعات وبناء السلام، على النحو الذي أوصى به الأمين العام، سيتطلب جهودا هائلة ومتضافرة. وأود أن أسلط الضوء على بضع نقاط، في ذلك الصدد، نعتقد أنها ينبغي أن تكون في طليعة عمل لجنة بناء السلام وبناء السلام بشكل عام.

أولا، ينبغي النظر إلى تحقيق أولويات بناء السلام المحددة وطنيا كجهد جماعي يتطلب مشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة. ولذلك من الضروري تحديد أهداف قابلة للتحقيق واقعيا يمكن أن تعزز الملكية الوطنية. ومن المهم كذلك تعزيز التعاون بين الركائز، ولا سيما بين الجهات الفاعلة في مجالي السلام والتنمية، فضلا عن التعاون وبناء السلام فيما بين بلدان الجنوب.

ثانيا، بالنظر إلى الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام، وخاصة في سياق المراحل الانتقالية، نحتاج إلى مزيد من التآزر والتعاون بين اللجنة ومجلس الأمن. وينبغي أن تكون المشورة التي تقدمها اللجنة إلى المجلس، ولا سيما أثناء العمليات الهامة لتجديد ولايات بعثات حفظ السلام وإنهائها، مكملة وأن توفر رؤى أوضح بشأن الآثار المترتبة عن أولويات بناء السلام المحددة وطنيا. وبالمثل، فإن تعاون اللجنة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أمر بالغ الأهمية، بالنظر إلى أن القدرة على استدامة النمو الاقتصادي والتنمية تظل حيوية لبناء السلام.

ثالثا، إن النهوض بالخطتين المتعلقتين بالمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن أمر بالغ الأهمية لضمان السلام الشامل والمستدام. فلا بد للمرأة أن تؤدي دورا رئيسيا في عملية السلام، كما أن أدوار اللجنة الاستشارية والتنظيمية مهمة في تسليط الضوء على المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما في السياقات الخاصة بكل بلد. ومن الضروري كذلك الالتزام الكافي بالتنفيذ الفعال لخطة العمل الاستراتيجية للجنة بشأن الشباب وبناء السلام.

وأخيرا، في الوقت الذي يرهق فيه الطلب إلى حد كبير قدرة حفظ السلام، تضطلع الجمعية العامة بدور فريد وهام في توفير حلول ملموسة لتلبية الحاجة الماسة إلى تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام. ونحث الوفود التي تتفاوض حاليا بشأن مشروع القرار المتعلق بتمويل بناء السلام على الحفاظ على المرونة بغية فتح كل السبل التي يمكن أن تزيد من التبرعات والاشتراكات المقررة على السواء، فضلا عن استكشاف حلول مبتكرة لتمويل بناء السلام.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد التزام نيجيريا، بوصفها عضوا في لجنة بناء السلام، بمواصلة دعم جهود الأمم المتحدة التي تعزز منع نشوب النزاعات وبناء السلام وهي جهود أقل تكلفة بكثير من الاستجابة للنزاعات.

**السيد بيريس** (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): وددت أن أقدم للجمعية العامة بعض الأفكار بشأن بناء السلام المستمدة من تجاربنا الخاصة في نزاع دام أكثر من ٣٠ سنة. ففي نهاية ذلك النزاع، كان لدينا ١٢ ٠٠٠ محتجز لأسباب أمنية و ٥٩٤ من الأطفال الجنود وبرنامجا للعدالة التصالحية ولجنة للدروس المستفادة والمصالحة استخلصنا منها خبرات غنية جدا. ولأغراض تعلمنا، أعتقد أنه من الممكن تحديد ثلاثة جوانب لبناء السلام بعد انتهاء النزاع – تحقيق الاستقرار، واستعادة مؤسسات الدولة، ومعالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للنزاع.

فعلى الصعيد الدولي ينبغي لي، تمشيا مع القواعد والمعايير التي تتطلبها الأمم المتحدة، أن أذكر بشكل عابر أنه كان لنا نصيبنا من الخبرات في حفظ السلام الدولي. فقد حظيت سري لانكا بقوات مسلحة من الحقبة الاستعمارية وقدمت إسهاما كبيرا في الحفاظ على القانون والنظام على الصعيد المحلي ومؤخرا جدا في موزامبيق في عام ١٩٩٤، حيث شكلت وحدة من ١١ فردا من الشرطة جزءا من بعثة ناجحة للأمم المتحدة. وأعقب ذلك نشر وحدات في تيمور – ليشتي وسيراليون وكوت ديفوار والسودان وليبريا وهايتي وجنوب السودان ودارفور. ولاقت خدماتهم ثناء كبيرا.

وبالعودة إلى الموضوع الرئيسي، فإن الجانب الأول من حفظ السلام بعد انتهاء النزاع – وهو جانب هام – هو الرغبة في تعزيز الاستقرار وتثبيط همم المقاتلين عن العودة إلى الحرب. ومن جميع

النواحي يظل بناء السلام وظيفة هامة من وظائف حفظ السلام، ويشمل الجهود الرامية إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار ودعم الاستقرار ورصد المقاتلين. بيد أن بناء السلام، في تجربتنا، يتجاوز تلك السمة من سمات حفظ السلام بعدة طرق. فأنشطة بناء السلام تحاول بشكل مباشر الحد من الوسائل والحوافز للعودة إلى النزاع. ويتطلب ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن وتحديد الأسلحة لمنظومات الأسلحة الخفيفة والثقيلة. وهناك قول مأثور مفاده أنه إذا كان للسلام أن يسود، فيجب نزع الألعاب من الصبية. ولكن ليس كافيا محاولة الحد من الوسائل المادية لاستئناف الحرب. فإعادة إدماج المقاتلين السابقين تتطلب سبلا بديلة للسعي إلى كسب الرزق والاعتراف الاجتماعي. وكما قلت، في نهاية نزاعنا، كان لدينا ما يزيد قليلا عن ٠٠٠ ١٢ محتجز لأسباب أمنية و ٥٩٤ من الأطفال الجنود. ومن بين المحتجزين ال ٠٠٠ ١٢ لأسباب أمنية، أعيد ما يقرب من ٩٠٠ ١١ إلى مهنهم السابقة بعد إعادة تأهيلهم. وأعيد جميع الجنود الأطفال إلى والديهم. ومن ثم، فإن أنشطة بناء السلام تحاول مباشرة الحد من الوسائل المتاحة والحوافز التي تدفع الجهات الفاعلة من غير الدول إلى العودة المحتملة إلى النزاع.

والبعد الثاني هو المساعدة على بناء أو استعادة وظائف الدولة الرئيسية التي لديها القدرة على توليد المنافع العامة الأساسية والتي لها ما يشبه الشرعية. ومن واقع تجربتنا، تتمثل إحدى الوظائف الأساسية للدولة في توفير المنافع العامة. غير أن العديد من الدول، ولا سيما الدول الخارجة من النزاعات – وقد جربنا ذلك بأنفسنا – تجد صعوبة في توفير تلك المنافع. ونتيجة لذلك، يحل بناة السلام محل الدولة أو يتعاونون معها لإعادة بناء المرافق الأساسية والإدارة العامة وسيادة القانون والنقل وشبكات الاتصالات والمرافق وإنشاء الهياكل الأساسية للتعليم والصحة.

والبعد الثالث هو محاولة بناء – لا قدرة الدولة فحسب، بل كذلك قدرة المجتمع على إدارة النزاع سلميا وتطوير الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية. وتحقيقا لتلك الغاية، يشارك بناة السلام في إسداء المشورة بشأن الصدمات النفسية والعدالة الانتقالية والمصالحة والحوار المجتمعي وتعزيز منظمات المجتمع المدني، من بين أمور أخرى. وعلى الرغم من وجود نقاش هائل بشأن الوظائف الأساسية للدولة تتجاوز توفير الأمن، وبشأن الحد الأدنى من درجة ونوع الدولة المطلوبة لدعم السلام، فإن عدة عناصر في هذه العملية قد تكون مثيرة للجدل.

بادئ ذي بدء، لا بد من وجود حافز لدى الجهات الفاعلة للحفاظ على الدولة ومؤسساتها. والأمر المهم، إذن، هو الأداة المتاحة للدولة لتقديم ضمانات أمنية معقولة، وتعتقد تلك الجهات الفاعلة القوية أنها تستفيد من دولة يمكنها إنفاذ القواعد الأساسية فيها. وفي هذا الصدد، أقول إن اختبار قيام الدولة يتجلى في ظهور وحدة سياسية قائمة في الزمان وثابتة في المكان، وتطوير مؤسسات دائمة وغير شخصية؛ والاتفاق على الحاجة إلى سلطة يمكنها إصدار أحكام نهائية؛ وتقبل فكرة مفادها أن هذه السلطة يجب أن تحظى بالولاء الأساسي من جانب رعاياها. ولا أعتقد أن هناك شيئا أقل من تلك الصيغة.

في التحليل النهائي، هناك اهتمام متزايد تتصدره الدول المتقدمة النمو بالتأكد من أن الدول، ولا سيما الدول الخارجة من نزاعات، مثلنا، لديها القدرة على الحفاظ على الاستقرار والتصدي للتهديدات عبر الوطنية، وهو جانب آخر لذلك الاهتمام.

لذلك فإن درجة الدولة مهمة، ليس فقط لأنها تؤدي وظيفة مفيدة للمجتمع المحلي، بل أيضا للمجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن الرغبة في التأكد من أن دولة ما بعد انتهاء النزاع قوية بالقدر الكافي لمواجهة قوى غير مدنية قد تقوض بسهولة الرغبة في بناء دولة ليبرالية، أي دولة تخضع للمساءلة أمام المجتمع ولا يعززها أقل من سيادة القانون. وإذا كان الأمر كذلك، فإن بناء السلام، في رأيي المتواضع، قد يثبت نجاحه إلى درجة لا تعود عندها الدول إلى الحرب بعد خمس سنوات أو فترة قصيرة من اتفاقات السلام والفشل إلى الحد الذي يترك فيه هيكلا استبداديا.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المشتركة بشأن هذه البنود.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البندين ٣٢ و ١١٣ من جدول الأعمال؟

*تقرر ذلك.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٦ من جدول الأعمال.

**البند ١١٥ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية**

**(ب) انتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): نتيجة التصويت كما يلي:

**دول أوروبا الشرقية ودول أخرى** (مقعد واحد)

| | |
|---|---|
| عدد بطاقات الاقتراع: | ١٧٨ |
| عدد بطاقات الاقتراع الباطلة: | ١ |
| عدد البطاقات الصحيحة: | ١٧٧ |
| الممتنعون عن التصويت: | ٣ |
| عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين: | ١٧٤ |
| أغلبية الثلثين المطلوبة: | ١١٦ |
| عدد الأصوات التي تم الحصول عليها: | |
| الاتحاد الروسي | ٩٥ |
| مقدونيا الشمالية | ٧٩ |

نظرا لعدم حصول أي مرشح على أغلبية الثلثين المطلوبة، لا يزال هناك مقعد واحد يتعين شغله من بين دول أوروبا الشرقية. ولذلك، سنشرع في الاقتراع التاسع غير المقيد.

ووفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي، فإن جولة الاقتراع التاسعة هذه غير مقيدة.

وأذكر الجمعية بأنه يجوز لأي دولة عضو من بين دول أوروبا الشرقية أن تترشح لتلك العضوية، باستثناء الدول التي لا تزال أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، وكذلك تلك التي انتُخبت بالفعل لفترة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣. ولذلك لا يمكن التصويت للدول الأعضاء التالية أسماؤها في هذا الاقتراع: بلغاريا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وكرواتيا.

قبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكر الأعضاء بأنه، عملا بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظامية تتعلق بطريقة إجراء التصويت.

نبدأ الآن عملية التصويت. توزع الآن بطاقات الاقتراع. وبذلك تبدأ عملية التصويت.

يرجى من الأعضاء وضع علامة "X" في المربع بمحاذاة الاسم الوارد في بطاقة الاقتراع، أو كتابة اسم دولة أخرى مؤهلة على السطر الفارغ. إذا تم تحديد المربع المجاور لاسم دولة ما، فلا يلزم تكرار اسم تلك الدولة على السطر الفارغ.

يجب ألا يكون هناك أكثر من مربع محدد واحد، أو اسم مكتوب بخط اليد للمقعد الشاغر المراد ملؤه. وبناء على ذلك، يمكن للأعضاء فقط أن يضعوا علامة في المربع أو يكتبوا اسما واحدا لدولة عضو مؤهلة من بين دول أوروبا الشرقية في المساحة المتاحة.

إذا تضمنت بطاقة الاقتراع تصويتا لصالح دولة عضو، ستبقى عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، أو كانت قد انتُخبت بالفعل لفترة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، ستعتبر بطاقة الاقتراع باطلة. وأخيرا، إذا تضمنت بطاقة اقتراع أي ملاحظة بخلاف التصويت لصالح دولة عضو مؤهلة، سيتم تجاهل تلك الملاحظات.

بناء على دعوة من الرئيس، تولى عملية فرز الأصوات ممثلو المكسيك، وموناكو، وموزامبيق، ونيوزيلندا، وهنغاريا، واليابان.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): حرصا على الوقت، تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في البنود الأخرى المعلنة في يومية الأمم المتحدة ريثما يجري فرز الأصوات.

بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

**البند ١٢٩ من جدول الأعمال**

**الصحة العالمية والسياسة الخارجية**

**مشروعا القرارين** (A/76/L.76 **و** A/76/L.77)

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/76/L.76.

**السيدة جويني** (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن المجموعة الأساسية لمبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية، أود أن أعرض مشروع القرار A/76/L.76، بشأن منع الجوائح والتأهب والتصدي لها، الذي يدعو إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية.

لقد عمل أعضاء المجموعة الأساسية ومقدمو مشروع القرار الرئيسيون – أستراليا وإندونيسيا وبنغلاديش وجامايكا وجنوب أفريقيا ورواندا والسويد وغانا وفييت نام وكندا وكوستاريكا ونيوزيلندا، على تقديم مشروع قرار إجرائي وعلى أن تطلب إلى الجمعية العامة الدعوة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في نيويورك يعتمد فيه رؤساء الدول والحكومات إعلانا سياسيا موجزا بشأن منع الجوائح والتأهب والتصدي لها في موعد لا يتجاوز نهاية اليوم الأخير من المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.

مع دخول جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) عامها الثالث، لا تزال الحاجة إلى إيجاد حل شامل ودائم للجائحة والتأهب والتصدي لها على نفس القدر من الأهمية كما كانت دائما. ونعتقد أن الإظهار المستمر للإرادة السياسية أمر حيوي لكفالة اعتماد نُهُج تشمل المجتمع بأسره للوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها وتفعيلها.

كما سلطت جائحة كوفيد-١٩ الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سياسية متضافرة على المستوى العالمي وزيادة التمويل الدولي للتأهب الذي يركز على معالجة الثغرات.

عملت جائحة كوفيد-١٩ على دحض العديد من الحقائق التي كانت سائدة سابقا حول الجوائح والكشف عن أوجه قصور كبيرة في القدرة الوطنية والعالمية الحالية على الاستعداد لها واكتشافها والاستجابة لها. ونتيجة لذلك، هناك حاجة إلى مرحلة سياسية رفيعة المستوى لإعادة تركيز الاهتمام على التحديات المستمرة في مكافحة كوفيد-١٩ وغيرها من الاستجابات للجوائح، فضلا عن الفرص المتاحة لحلول جديدة وطموحة متعددة الأطراف لمنع الجوائح والتأهب والتصدي لها مستقبلا.

ونرى أن الاجتماع الرفيع المستوى المقترح سييسر اتخاذ قرار سياسي للمجتمع العالمي لدعم عمليات منع الجوائح والتأهب والتصدي لها التي تجري مناقشتها حاليا في جنيف. وبالمثل، نحن واثقون من أن الاجتماع الرفيع المستوى سيعزز بعضه بعضا مع الاجتماعات الرفيعة المستوى الأخرى المعنية بالصحة العامة المقرر عقدها أيضا في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

ويتحتم علينا أن نتعاون وننسق حتى نتمكن من منع انتشار الأوبئة وتحولها إلى جوائح. وسيتطلب ذلك التنسيق على الصعيد الدولي من خلال الإرادة السياسية.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين لعرض مشروع القرار A/76/L.77.

**السيدة سكيف** (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): قبل أن أعرض مشروع القرار، أود أن أذكر حدثا أصبح الآن معروفا للجمهور. في الليلة الماضية، حدثت محاولة اغتيال نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين، السيدة كريستينا فرناندیس دي كيرشنر، التي نجت منها لحسن الحظ. نود أن نعرب عن تضامننا مع نائب الرئيس، وإدانتنا الحازمة للحادث، فضلا عن التزامنا بصون الحياة والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان.

يسرني أن أعرض مشروع القرار A/76/L.77 بشأن اليوم الدولي لطب القلب التدخلي الذي سيُحتفل به في ١٦ أيلول/سبتمبر لزيادة الوعي بمجال طبي يسهم في تحسين الصحة العامة ويزيد من متوسط العمر المتوقع. ونعتقد أن اعتماد مشروع القرار سيمكن من زيادة

الاعتراف بطب القلب التدخلي بوصفه أداة تشخيصية وعلاجية فعالة جدا بفضل التقدم التكنولوجي وتدريب الموارد البشرية. ويتزامن التاريخ المحدد هذا ١٦ أيلول/سبتمبر مع أول عملية لرأب وعاء تاجي أجراها الدكتور أندرياس غرونتزيغ على مريض في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ في زيورخ.

ونعتقد أن هذا اليوم الدولي سيكرس لإحياء ذكرى الالتزام بطب القلب التدخلي وإعادة تأكيده، إلى جانب مختلف أصحاب المصلحة مثل المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص على النحو المنصوص عليه في مشروع القرار. ونعتقد في ذلك السياق أن دور منظمة الصحة العالمية سيكون حاسما في تنفيذ نص القرار بوصفها الوكالة المتخصصة في ذلك المجال.

علاوة على ذلك، يوفر الاحتفال بهذا اليوم الدولي فرصة لتبادل الخبرات والأشكال المحتملة للتعاون في هذا المجال الطبي. ونشكر جميع الوفود على إسهاماتها ومشاركتها البناءة فيما يتعلق بالنص. ونشكر بحرارة جميع الوفود التي شاركت في تقديم النص وهي ٣٣ بلدا حسب ما هو لدينا.

أود أن أختتم بياني بكلمات جرّاح القلب الأرجنتيني المعروف رينيه فافالورو:

”يمكن اعتبار التقدم الطبي والهندسة الحيوية إنجازات حقيقية للبشرية عندما يتمكن الجميع من الوصول إلى فوائدها ولم تعد امتيازا للقلة“.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/76/L.76 المعنون”الاجتماع الرفيع المستوى بشأن منع الجوائح والتأهب والتصدي لها“ .

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): يدلى بهذا البيان الشفوي الذي سيوزع على الدول الأعضاء في سياق المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب أحكام الفقرة ١ من مشروع القرار، تقرر الجمعية العامة عقد اجتماع رفيع المستوى لمدة يوم واحد، في موعد لا يتجاوز اليوم الأخير من المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، لاعتماد إعلان سياسي موجز يهدف، في جملة أمور، إلى تعبئة الإرادة السياسية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الجوائح والتأهب والتصدي لها.

وفيما يتعلق بتلك الفقرة، ونظرا لعدم توفر طرائق لعقد الاجتماع الرفيع المستوى، لا يمكن في الوقت الحاضر تقدير الآثار المحتملة من حيث التكلفة التي تترتب عن احتياجات الاجتماع الرفيع المستوى. وعند اتخاذ قرار بشأن طرائق الاجتماع سيتولى الأمين العام تقييم الآثار المترتبة على الميزانية وإسداء المشورة إلى الجمعية العامة وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

علاوة على ذلك ووفقا للممارسة المتبعة، سيحدد موعد الاجتماع الرفيع المستوى بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وفي ذلك الصدد، أشير إلى الفقرة ١١ من القرار ٢٥٠/٦٩ والقرارات اللاحقة، آخرها القرار ٢٣٧/٧٦ الذي دعت فيه الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى أن تدرج في الولايات التشريعية الجديدة معلومات كافية عن طرائق تنظيم المؤتمرات والاجتماعات.

سيتوفر البيان الذي أدليت به للتو في يومية الأمم المتحدة وتحت وصلة البيانات الإلكترونية للجلسة.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): نبت الآن في مشروع القرار A/76/L.76.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/76/L.76: الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا،

أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البحرين، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكيا، توغو، تونس، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيشيل، شيلي، صربيا، طاجيكستان، غابون، غامبيا، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، فانواتو، فرنسا، جمهورية فنزويلا – البوليفارية، فنلندا، قبرص، قطر، كابو فيردي، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/76/L.76؟

*اعتمد مشروع القرار A/76/L.76* (القرار ٣٠١/٧٦).

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/76/L.77، المعنون "اليوم الدولي لطب القلب التدخلي".

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار A/76/L.77 وهي: الاتحاد الروسي، أرمينيا، باراغواي، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان، زمبابوي، سري لانكا، سورينام، صربيا، طاجيكستان، غيانا، غينيا الاستوائية، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قطر، قيرغيزستان، كوستاريكا، كينيا، ماليزيا، مصر، المغرب، الهند واليابان.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/76/L.77؟

*اعتمد مشروع القرار A/76/L.77* (القرار ٣٠٢/٧٦).

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لمن يرغب في شرح الموقف بشأن القرارات المتخذة للتو، أود أن أذكّر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيدة سواريس لايتي** (البرازيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): يتعلق بياننا بالقرار ٣٠١/٧٦.

لقد علّم مرض فيروس كورونا المجتمع الدولي أننا بحاجة ماسة إلى مضاعفة جهودنا الجماعية للكشف عن حالات الطوارئ الصحية الجديدة والاستجابة لها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة ومنسقة. وترحب البرازيل بمبادرة عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها. ونشكر الفريق الأساسي على اقتراحه.

لن يحقق الاجتماع الرفيع المستوى غرضه إلا إذا كان متسقاً مع عمليات التفاوض الجارية في جنيف. وتعتقد البرازيل أنه كان ينبغي للاقتراح أن ينقل موعد الاجتماع إلى وقت يلي اختتام مجموعتي المفاوضات حول صك بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها – داخل هيئة التفاوض الحكومية الدولية ومن خلال عملية إصلاح اللوائح الصحية الدولية.

وعلى نفس المنوال، نعتقد أنه كان ينبغي أن يتضمن القرار عناصر أساسية تشكل جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات في جنيف. ففي الديباجة،

على سبيل المثال، لا توجد إشارة إلى الوصول العادل إلى التدابير الطبية المضادة، وهو جزء من مقرر الدورة الاستثنائية لجمعية الصحة العالمية دإ-٢ (٥) المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ولا توجد إشارة لا إلى البحث والتطوير ولا إلى إنتاج اللقاحات في التكنولوجيات الصحية، وهي أيضاً مسألة محورية في المناقشة الجارية. ولا يوجد ذكر للتعافي كعنصر مهم في معالجة الموضوع بشكل شامل.

وبالنسبة للمراحل المقبلة المتعلقة بطرائق الاجتماع والإعلان السياسي الموجز الذي سيُعتمد نتيجة لذلك، من الأهمية بمكان أن تجرى المفاوضات بطريقة تسمح بعملية شفافة ومفتوحة وشاملة، مع توفير وقت كافٍ لإجراء مشاورات واسعة النطاق وبناء توافق الآراء.

وإذ تؤكد البرازيل من جديد التزامها بالانضمام إلى الجهود الجماعية الرامية إلى التصدي على نحو أفضل للتحديات الصحية، فإنها تتطلع إلى العمل مع الوفود الأخرى حتى تعطي طرائق الاجتماع، فضلاً عن الإعلان السياسي الموجز، زخماً سياسياً كافياً لهذه المسألة، مع ضمان أن تتمكن العمليات الجارية في جنيف من أن تأخذ مسارها بالكامل.

**السيدة بيرير** (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحب سويسرا بالقرار ٣٠١/٧٦، المعنون "الاجتماع الرفيع المستوى بشأن منع الجوائح والتأهب والتصدي لها".

وكما أكد القرار، فإن القيادة والتعاون المتعدد الأطراف والمشاركة المستمرة ضرورية من أجل منع حدوث حالات طوارئ صحية عالمية في المستقبل مثل جائحة مرض فيروس كورونا. ونعتقد أنه ينبغي لمنظمة الصحة العالمية أن تضطلع بدور مركزي وقيادي في تلك الجهود. ولذلك نرحّب بالاعتراف بدورها القيادي بشأن قضايا الصحة العالمية في نص القرار وبمشاركتها في الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى المعني.

ويجب أن يسهم التزامنا المشترك بتعزيز التأهب للجوائح والتصدي لها في إدارة صحية عالمية منسّقة وفي صميمها منظمة الصحة العالمية القوية والفعالة. ولذلك بات من الأهمية بمكان ضمان التكامل والاتساق بين الاجتماع الرفيع المستوى والعمل الجاري في جنيف في هيئة التفاوض الحكومية الدولية لصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه.

وفي هذه المرحلة، كنا نفضّل أن يتركّز عملنا على المناقشات الجارية في هيئة التفاوض الحكومية الدولية وفي منظمة الصحة العالمية، ثم نعود إلى الجمعية العامة في شكل اجتماع رفيع المستوى بمجرد تقديم المشروع الأول لصك دولي جديد إلى جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو ٢٠٢٤.

وأخيراً، نود أن نشدّد على أن الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى يجب أن تسترشد بمبدأي الشفافية والشمولية لتمكين جميع الدول الأعضاء من المشاركة الفاعلة.

**السيد فوغارتي** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تود الولايات المتحدة أن تعرب عن تأييدها لاعتزام القرار ٣٠١/٧٦ مواصلة وتعزيز الاهتمام السياسي بالتأهب للجوائح والتصدي لها. فهذه أولوية عالمية مشتركة ومحور تركيز رئيسي للولايات المتحدة. إن للدورة الاستثنائية المقترحة كجزء من القرار القدرة على دعم تلك الأهداف في نيويورك، مع تعزيز العمل الحاسم الذي يجري في جنيف وواشنطن العاصمة والعواصم في جميع أنحاء العالم.

ويجب التخطيط لتوقيت الدورة الاستثنائية وتحديد نطاقها وفقاً لذلك، مع تقدير قوي للعمليات والمفاوضات والجهود التكميلية الجارية في محافل أخرى، بما في ذلك المناقشات الجارية بشأن المسائل المتصلة بالجوائح التي تجري في منظمة الصحة العالمية بشأن إدخال تعديلات على اللوائح الصحية الدولية وفي هيئة التفاوض الحكومية الدولية لصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه.

من المهم جدا أن تسترشد الدورة الاستثنائية المقبلة بتلك الجهود المتزامنة وأن تساعد على دعمها، مع احترام عملياتها المتميزة.

بينما نؤيد أهداف القرار، المتمثلة في زيادة الالتزام على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة المهمة، نود أن نسجل في

المحضر شواغلنا بشأن العملية المتعلقة بهذا النص الإجرائي القصير. لم يتم التفاوض على النص أو وضعه بشكل صحيح تحت إجراء الموافقة الصامتة. وأعربت وفود عديدة من مختلف المناطق عن قلقها إزاء عملية الدورة الاستثنائية وتوقيتها خلال الاجتماعين غير الرسميين القصيرين الوحيدين اللذين عقدا. ولم تُعالج هذه الشواغل في أي مشاريع لاحقة لهذا النص.

إننا إذ نتقرب من الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٢٣، نريد أن نضمن أي أحداث إضافية تتعلق بأولويات الصحة العالمية أن توفر قيمة قوية وإضافة إلى جدول الأعمال المزدحم. ونتطلع إلى الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة التي ستضيف نتائجها أيضا إلى هيكل التأهب للأوبئة الذي نسعى جميعا إلى تعزيزه وتوطيده.

وستشارك الولايات المتحدة بصورة بناءة واستباقية في المفاوضات المتعلقة بالطرائق المقبلة للدورة الاستثنائية لكي تكفل بأن يؤدي توقيت تلك الدورة ونطاقها إلى الإسهاب في العمليات القائمة، واستكمالها، وعدم تكرارها. ويتطلب التأهب للأوبئة والتصدي لها اهتماما وتعبئة سياسيين مستمرين، فضلا عن الالتزام على نطاق منظومة الأمم المتحدة وقطاعاتها من أجل المساعدة على تعزيز العمل الجاري في جنيف وفي أماكن أخرى. ونرحب بفرصة التأمل في هذه الدورة الاستثنائية، ونتطلع إلى الخطوات المقبلة.

**السيد شين** (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يعرب عن تقديرنا لجنوب أفريقيا والمجموعة الأساسية لمبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية على صياغة هذا القرار المهم (القرار ٣٠١/٧٦).

تتشاطر جمهورية كوريا الرأي القائل بأن جائحة مرض فيروس كورونا أوضحت الأهمية الحاسمة للوقاية من الجوائح وحالات الطوارئ الصحية العالمية، والاستعداد لها، والاستجابة لها، وضرورة الحفاظ على مستوى عال من الزخم. اسمحوا لي في ذلك الصدد أن أتقاسم معكم بعض الأفكار بشأن القرار والعملية التي ستعقبه.

أولا، يجب أن نكفل أن يعزز الاجتماع الرفيع المستوى التآزر مع جداول الأعمال الأخرى ذات الصلة بالصحة، مثل التغطية الصحية الشاملة ومرض السل، المقرر بالفعل مناقشتها في الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والسبعين.

ثانيا، ينبغي أن تكون المبادرة مكملة للعمل الجاري في جنيف. ويمكن للجمعية العامة أن تفعل ذلك على أفضل وجه من خلال تعبئة الإرادة السياسية لدى جميع الدول الأعضاء، مع تركيز جهودنا المشتركة والاستفادة مما يمكن عمله هنا في نيويورك للمساعدة في منع الازدواجية والتداخل غير الضروريين مع المناقشة الجارية في جنيف.

ثالثا، بالنظر إلى الموضوع قيد النظر، يجب أن نتعامل بشكل أفضل مع أصحاب المصلحة المتعددين، أي القطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومنظمة الصحة العالمية، بطريقة شفافة وشاملة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستضطلع جمهورية كوريا بدورها في الإسهام بشكل بناء واستباقي في كفالة تلك العمليات، مثل مناقشة طريقة الاجتماع الرفيع المستوى. إننا إذ نأخذ ذلك في الحسبان، يجب أن نعمل من أجل تحقيق نتائج ملموسة وعملية المنحى في الاجتماع الرفيع المستوى المزمع عقده.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

نستمع الآن إلى بيانات بعد اتخاذ القرار.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيد دي لا ميزونوف (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة: تركيا، ومقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك. تؤيد هذا البيان أيضا أندورا، وسان مارينو، وجورجيا، وموناكو.

يرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه باتخاذ القرار التمكيني (القرار ٣٠١/٧٦) بشأن الوقاية من الأوبئة والتأهب لها

والاستجابة لها. ودلالة على دعمنا القوي، شاركت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٧ دولة في المشاركة في تقديمه. ونود أن نشكر جنوب أفريقيا، وأستراليا، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وجامايكا، ورواندا، والسويد، وغانا، وفييت نام، وكندا، وكوستاريكا، ونيوزيلندا على قيادتها في حشد الدعم السياسي للوقاية من الأوبئة والتأهب لها والاستجابة لها.

لقد أكدت بوضوح العبر المستقاة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أننا بحاجة إلى تحسين الأمن الصحي العالمي ومنع الأوبئة في المستقبل والاستعداد لها بشكل أفضل في جهد مشترك وعالمي. ومهما شددنا على أهمية تلك المسألة لا يمكن أن نكون مبالغين في التشديد. لقد كان فريق أوروبا، والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، في الطليعة العالمية لإظهار التضامن المتعدد الأطراف والاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، سواء كان ذلك في دعم البلدان المحتاجة بالإمدادات الصحية الأساسية، أو توفير اللقاحات للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، أو تقديم الدعم لقدرات تصنيع اللقاحات في البلدان النامية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة العمل المتعدد الأطراف. ومن منظور استشرافي، سيكون الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أول من يدعم المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الدعم السياسي للمجتمع العالمي لاتخاذ تدابير لمنع الأوبئة في المستقبل والاستجابة لها. ونتوقع أن تكون تلك المبادرة في الجمعية العامة متسقة تماما مع المفاوضات التي كلفت بها جمعية الصحة العالمية ومكملة لها، فضلا عن إصلاحات اللوائح الصحية الدولية، وإنشاء صندوق الوساطة المالية الجديد للوقاية من الأوبئة والتأهب لها والاستجابة لها في البنك الدولي، ومبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية في الجمعية العامة.

نثق أيضا بأن العملية التحضيرية ستكون مفتوحة وشفافة وشاملة، وتجسد مساهمات جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويجب أن نكفل المشاركة الكاملة لمنظمة الصحة العالمية في كل خطوة من خطوات هذه العملية حتى يتسنى لها أن توفر التوجيه التقني والقيادة، وأن تساعد على كفالة التكامل بين عمليتي نيويورك وجنيف.

أخيرا، نود أن نشدد على أن توقيت هذه المبادرة ينبغي أن يظل مرنا بغية كفالة توفير أفضل توقيت ممكن، ودعم المفاوضات الجارية.

ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة لإبلاغ أعضاء الأمم المتحدة باستراتيجية الاتحاد الأوروبي للصحة العالمية التي سيجري تجديدها قريبا، ويدعو أصحاب المصلحة إلى المشاركة في المشاورات العامة الجارية إعدادا للاستراتيجية.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٩ من جدول الأعمال؟

*تقرر ذلك.*

**البند ١١٥ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية**

**(ب) انتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): نتيجة التصويت كما يلي:

**دول أوروبا الشرقية** (١ مقعد)

| | |
|---|---|
| عدد بطاقات الاقتراع: | ١٧٨ |
| عدد بطاقات الاقتراع الباطلة: | صفر |
| عدد البطاقات الصحيحة: | ١٧٨ |
| الممتنعون عن التصويت: | ٣ |
| عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين: | ١٧٥ |
| أغلبية الثلثين المطلوبة: | ١١٧ |
| عدد الأصوات التي حصل عليها كل من: | |
| الاتحاد الروسي: | ٩٧ |
| مقدونيا الشمالية: | ٧٨ |

مرة أخرى لم يكن الاقتراع غير المقيد حاسما. ولا يزال يتعين شغل مقعد واحد من بين دول أوروبا الشرقية.

وفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي، ينبغي أن نواصل سلسلة من الاقتراع. ونظرا لتأخر الوقت، سيجري اقتراع آخر في موعد يحدد لاحقا، خلال الدورة السابعة والسبعين.

*تقرر ذلك.*

*رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.*